الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

العنوان:

دور المعايير المحاسبية الدولية في تعزيز حوكمة الشركات

– دراسة حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

إعداد الطالبة :

– مروة بوجعطيط

إشراف الأستاذ:

– هشام بورمة

الأستاذ عبد الحكيم بوالحيلة	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ هشام بورمة	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ عبد الحميد مرغيت	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية 2016/2015

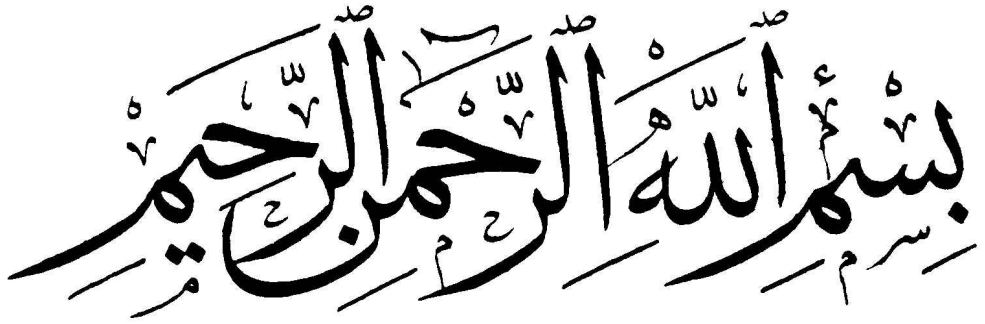
بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكـــر

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

يسرني أن أنتقدم بالشكر الجزيل إلى كـــل من علمني الحرف الواحد و ساعدن و لو بالكلمة الطيبة.

أتقدم بالشكر و التقدير إلى الأستاذ المشرف : بـورمـة هـشـام الذي تحمل معني عناء العمل و لم يبخل علي بنصائحه و إرشاداته القيمة التي كانت سراجا منيرا يوجهني نحـــو الأفضل و الأحسن.

دون أن أنســى مالكي وموظفي الشركات ومحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين، أشكرهم على حفاوة الاستقبال و حسن المعاملة.

إلى كـــــل من مد لي يد العون و المساعدة من قريب أو من بعيـــــد.

مـــروة

إهـــــداء

الهي ..لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك ، و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الاخرة إلا بعفوك... و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك...

إلى من بلغ الامانة وأدى الرسالة... إلى نبي الرحمة و نور الإيمان....

إلى روح جدي وجدتي الطاهرتين...جدي الطـاهر وجدتي عائشة....رحمهما الله واسكنهما فردوسه الاعلى وغفر لهما .

إلى بركة الدعاء... جدي لخضر و جدتي عقيلة... أطال الله في عمرهما...

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار... إلى من علمني العطاء دون انتظار... إلى من احمل اسمه بكل افتخار...إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب... من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم... أبي العـزيز.

إلى ملاكي في الحياة...إلى من علمني معنى الحب و إلى معنى الحنان و التفاني...إلى بسمة الحياة و سر الوجود...إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب... أمي الحبيـــبة.

إلى القلوب الرقيقة و النفوس البريئة...إلى رياحين حياتي... إخوتي:

محي الدين ، ياسوع ، صفاء و ملاك.

إلى أعمامي وعماتي وأولادهم .....

إلى أخوالي وخالاتي وأولادهم.....

إلى عائلتي الثانية والى رفيق دربي الذي ساندني ودعمني طوال فترة الدراسة محمد أمين

وبأختي التي لم تلدها أمي اختم إهدائي ، إلى أحن وردة في الوجود " صديقتي أمينة "

، أهدي ثمرة جهدي...

مـــــــــروة

الملخص

هذه الدراسة تهدف إلى كشف العلاقة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات، وذلك من خلال التركيز على عدد من المتغيرات وهي الشفافية والإفصاح والمحتوى المعلوماتي والثروة والمساءلة والإنصاف والاستقلالية، والتي تعد متغيرات تابعة لمتغير المعايير المحاسبية، ومن جانب آخر تعد متغيرات مستقلة لمتغير حوكمة الشركات.

تكونت عينة الدراسة عشوائيا من 72 فردا موزعة ما بين أعضاء مجالس الإدارات والمستشارين الماليين والمدراء الماليين وكذا المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين وخبراء المحاسبة في الشركات الجزائرية، وقد عمدت الطالبة إلى صياغة استبانه تألفت من ثمانية محاور لدراسة مدى توافر متغيرات الشفافية والإفصاح والمحتوى المعلوماتي والثروة والإنصاف والاستقلالية من خلال المعايير المحاسبية .

وكانت أهم نتائج الدراسة انه لا يوجد في الوقت الحاضر نظام متكامل لحوكمة الشركات في الجزائر وذلك بسبب عدة عراقيل غالبا ما تكون بسبب التشريعات القانونية وكذلك غياب دليل جزائري لحوكمة الشركات منطلقه البيئة الاقتصادية الجزائرية.

- **الكلمات المفتاحية: المعايير المحاسبية، حوكمة الشركات، الشفافية، المحتوى المعلوماتي، الثروة، الإنصاف، الاستقلالية**

The Abstract

This study aims at unveiling the relation between the Accounting Standard and the Corporation Governance. To make this objective true, the researcher presented the previous studies about the financial Accounting Standard and Corporation Governance, He also designed a questioner format which included eight aspects, these are General information, Transparency, Disclosure Method, Information context, Fortune, Accountability, Fairness and Independence. That result had proven, accounting to this study, that the accounting standard has a role for the availability of Transparency, Disclosure Methodand Information context, Fortune, Accountability, Fairness and Independence.

Therefore, these standard has an essential role in the availability of Corporation Governance.

- ***The key words: Accounting Standard, Corporation Governance, Transparency, Information context, Fortune, Fairness, Independence***.

الفهـــــــرس

بسملة .....
كلمة شكر .....
الإهـــــــــــــداء .....
الملخص .....
الفهرس VIII
قائمة الجداول والأشكال .....
قائمة الاختصارات والرموز .....
المقدمة .....ب

الفصل الأول: معايير المحاسبة الدولية IAS / IFRS

تمهـــــــيد 2
المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية 3
أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية 3
ثانيا: التطور التاريخي لمعايير المحاسبة الدولية 8
ثالثا: أهمية وأهداف معايير المحاسبة الدولية 13
المبحث الثاني: المنظمات التي استهدفت وضع وتحسين معايير المحاسبة الدولية 16
أولا: لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC 16
ثانيا: الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC 24
ثالثا: لجنة ممارسة المراجعة الدولية IAPC 25
المبحث الثالث: إجراءات وضع وتطبيق معايير المحاسبة الدولية 26
أولا: إجراءات وضع معايير المحاسبة الدولية 26
ثانيا: تطبيق معايير المحاسبة الدولية 30
ثالثا: عرض قائمة معايير المحاسبة الدولية 35
خلاصة الفصل 43

الفصل الثاني: الإطار العام لحوكمة الشركات

تمهيـــــــد 45
المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات 45
أولا: تعريف حوكمة الشركات 45
ثانيا: أسباب ظهور وتطور حوكمة الشركات 48
ثالثا: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات 56

المبحث الثاني: الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات 62
أولا: الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات 62
ثانيا: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات 64
المبحث الثالث: التجربة الغربية والعربية في حوكمة الشركات 66
أولا: تجربة الولايات المتحدة وبريطانيا في حوكمة الشركات 67
ثانيا: تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات 69
خلاصة الفصل 71

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي – دراسة حالة الجزائر –

تمهيـــــــد 74
المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية 74
أولا: مجتمع وعينة الدراسة 74
ثانيا: أداة الدراسة 74
ثالثا: الصدق البنائي والاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة 75
رابعا: ثبات الاستبانة 79
خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي 80
المبحث الثاني: الخطوات العملية للدراسة 81
أولا: خصائص عينة الدراسة 81
ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان 82
المبحث الثالث: اختبار الفرضيات ونتائج الدراسة 91
خلاصة الفصل 93
الخاتمـــــــــة 95
قائمة المراجع 98
قائمة الملاحق .....

قائمة الجداول و الأشكال

1-قائمة الجداول

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	التطورات التاريخية لـــ IASC	17
02	درجات مقياس ليكرت	75
03	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول الشفافية	75
04	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني طريقة الإفصاح المحاسبي	76
05	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث المحتوى المعلوماتي	76
06	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الرابع الثروة	77
07	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس الإنصاف	77
08	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس المساءلة	78
09	قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور السابع الاستقلالية	78
10	الصدق البنائي لمحاور الدراسة	79
11	ثبات الإستبانة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ	80
12	اختبار التوزيع الطبيعي(One-Sample KolmogoRov-SmiRnov)	80
13	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	81
14	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	81
15	توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي	81
16	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الأول الشفافية	82
17	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الثاني طريقة الإفصاح المحاسبي	83
18	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الثالث المحتوى المعلوماتي	85
19	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغيرالمحور الرابع الثروة	86
20	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الخامس الإنصاف	87

21	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج مربع كاي لمتغير المحور السادس المساءلة	88
22	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية و التكرارات ونتائج مربع كاي لمتغير المحور السابع الاستقلالية	90
23	نتائج اختبار كآي تربيع لمتغيرات الدراسة	91

2- قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	هيكل مجلس المعايير المحاسبية الدولية	22
02	نظام حوكمة الشركات	48
03	مشاكل نظرية الوكالة	51
04	مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات	59

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار	المصطلح المقابل باللغة الأجنبية	المصطلح المقابل باللغة العربية
AAA	*American Accounting Association*	الجمعية الأمريكية للمحاسبين
AAP	*Accepted Accounting Principles*	المبادئ المحاسبية المقبولة
AICPA	*Accountants Institu Certified Public Accomtant*	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين
APB	*Accounting Principeles Board*	مجلس معايير المحاسبة البريطاني
ARB	*Accounting Research Bulltin*	منشورات البحوث المحاسبية
ASOBAT	*A Statement of Basic Accounting Theory*	النظرية الأساسية للمحاسبة
CICA	*Canadian Institute of Chartered Accountants*	المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين
FASB	*Financial Accounting Standard Board*	مجلس معايير المحاسبة المالية
GAAP	*Generally Accepted Accounting Principles*	المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما
GAP	*General Accounting Procedure.*	لجنة الإجراءات المحاسبية
IASB	*International Accounting Standards Board*	مجلس معايير المحاسبة المالية
IASC	*International Accounting Standards Committee*	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IASCF	*International Accounting Standards Committee Foundation*	مؤسسة لجنة معايير المحاسبة المالية
IB	*International Bank*	البنك الدولي
IFAC	*International Federation of Accountant*	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRIC	*International Financial Reporting Interpretations Committee*	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IFRS	*International Financial Reporting Standard*	معايير التقارير المالية الدولية
IMA	*Institute of Management Accountant*	جمعية المحاسبين الإداريين

IMF	*International Monetary Fund*	صندوق النقد الدولي
IOSCO	*International Organization of Securities Commissions*	المنظمة العالمية لهيئة الأوراق المالية
ISO	*International Standards Organization*	المنظمة العالمية للتقييس
OECD	*Organization for Economic Cooperation and Development*	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
SAC	*Standards Advisory Coucil*	المجلس الاستشاري للمعايير
SEC	*Standards Advisory Committee*	هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية
SFAC$_S$	*Statement of Financial Accounting Concepts*	بيان مفاهيم المحاسبة المالية
WTO	*World Trade Organization*	المنظمة العالمية للتجارة

المقدمـــة

للمحاسبة هدف أساسي هو تقديم معلومة كاملة، قانونية، موضوعية، شفافة، وأكثر صدقا تسمح بتشجيع المستثمرين، و تضمن لهم متابعة جيدة لأموالهم، فهي المصدر الموثوق فيه بالنسبة للمعلومات الاقتصادية والمالية .وتقدم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة الاقتصادية، وقياس كفاءتها، وعن التغير في الوضعية المالية مقابل الالتزامات القانونية، الواجب عليها احترامها.

وفي ظل العولمة الجارفة التي لم تستثنى أي مجال من المجالات المحيطة بالإنسان والمؤسسات، و أدت إلى عولمة المحاسبة، فتوسع نطاق نشاط المؤسسات وارتفعت وتيرة الإنتاج كنتيجة عن التطور التكنولوجي الهائل الذي لم يعد محدودا لا في الزمان و لا في المكان، ومواكبة لهذا التغير أصبحت المؤسسات تبحث عن أسواق خارجية، وكذلك البحث عن اليد العاملة الرخيصة، الأمر الذي جعل المؤسسات تفضل تواجدها في أكثر من منطقة كخيار استراتيجي يضمن لها أولا :التقرب من مصادر المواد الأولية واليد العاملة المؤهلة وثانيا :النفاد إلى الأسواق الأخرى وثالثا :الاستفادة من مختلف الامتيازات التي لا تتوفر في موطنها الأصلي، استوجب هذا التطور السريع توحيد المفاهيم المحاسبية وتوحيد لغة المحاسبة .ونتيجة ترابط اقتصاديات الدول مع بعضها البعض من خلال فتح المجال أمام الرأسمال الأجنبي، وخوصصة الشركات وقيام الشراكة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية حيث كان لابد من مراجعة المخطط الوطني المحاسبي وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية .فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط الوطني المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط ، و عليه باشرت الجزائر في إجرء تحرير إصلاحات معمقة، تتعلق بالتفتح الاقتصادي و الاتجاه نحو اقتصاد السوق، و تحرير التجارة الخارجية، و فتح الرأس مال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للخواص، و تشجيع المنافسة .هذه الإصلاحات هدفها توفير فضاء اقتصادي جديد للمستثمرين الخواص المحليين و الأجانب ، يتسم بالأمان و الشفافية في التعاقدات الاقتصادية.

هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيين يرون أن المخطط الوطني أصبح محدودا وله نقائص، و مجالات وعراقيل كثيرة بقيت بدون حلول، كذلك ظهور عمليات وأحداث جديدة بعد إجراء هذه الإصلاحات .طبعا هذا التحول نحو اقتصاد السوق يتطلب وسائل قياس محاسبية جديدة تلبي هذه المتطلبات. وهذه الأسباب تحديدا جعلت المجلس الوطني للمحاسبة يأخذ المبادرة، حيث أثمر بمشروع النظام المحاسبي المالي (SCF) المستلهم من معايير IAS/IFRS

للمحاسبية الدولية. وبلا شك فان للمعايير المحاسبية دورا كبيرا في دنيا الأعمال، هذه المقولة أصبحت من الأهمية بمكان أن عدت بديهية، هذه إن كانت هذه المعايير المحاسبية تستند إلى إطار مفاهيمي كامل ومتسق وقد تم إكمالها سواء على مستوى المعيار الواحد أي ان يغطي المعيار جوانب ما صمم لأجله كافة أو على مستوى المعايير أي ان تغطي هذه المعايير احتمالات البيئة المحيطة كافة بالإضافة إلى أن هذه المعايير يجب أن تواكب المستجدات كافة في بيئة الأعمال الاقتصادية إلا أن المعايير الجزائرية لا تستند إلى إطار مفاهيمي وهي ليست مكتملة على المستوى الجمعي – مجموع المعايير– وهي مجرد ترجمة لما صمم من معايير تناسب بيئة مختلفة عن البينة الجزائرية، وهذا يشير بدوره إلى وجود اغتراب فعلي لهذه المعايير التي أريدَ لها أن تكون جزائرية وهي ليست كذلك، والتي أريدَ لها أن تغطي كافة الحالات التي يفترض عليها ان تغطيها وهي ليست كذلك. وهنا يبرز تساؤل، هل هذه المعايير التي تسمى جزائرية تحقق ما وضعت من اجله أي تقديم معلومات مفيدة كمخرجات للمستخدمين كافة ومن ثم تعكس الواقع الاقتصادي للوحدات الاقتصادية المستخدمة لهذه المعايير وتمكن الأخر مهما كان هذا الآخر سواء مستخدمين داخليين للمعلومات المحاسبية والتي هي نتاج نهائي للمعايير من رسم صورة واضحة عن واقع هذه الوحدة الاقتصادية ومستقبلها، بمعنى هل تعمل المعايير المحاسبية الجزائرية على توافر الشفافية والإفصاح وتحقق المساءلة وتعمل على تكوين ثروة وتحقق محتوى معلوماتي يمكن الاعتماد عليه والمساءلة والإنصاف والاستقلالية، بعبارة أخرى **هل هناك دور يؤديه المعايير المحاسبية الجزائرية لدعم حوكمة الشركات ؟**

وللإجابة عن هذا التساؤل استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تتمثل المعايير المحاسبية وعلى ماذا تنص؟
- ما المقصود بحوكمة الشركات وماهي أهميتها ؟
- ماهو الرابط الموجود بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات ؟
- **فرضيات الدراسة**

وللإجابة عن كل التساؤلات المطروحة ارتأينا صياغة فرضية رئيسية مفادها أن هناك دورا لمعايير المحاسبة الجزائرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات، ومن هذه الفرضية الرئيسية تم وضع الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الشفافية
- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المحتوى المعلوماتي

- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الثروة للشركات
- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المساءلة
- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإنصاف
- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الاستقلالية
- هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإفصاح

- **أسباب اختيار الموضوع**

لقد تم اختيار الموضوع بناء على عدة اعتبارات يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حداثة الموضوع وقلة البحوث الأكاديمية المتداولة للمعايير المحاسبية الدولية على المستوى الوطني و السعي لفتح مجال البحث أما المهتمين به مستقبلا
- حداثة دخول النظام المحاسبي الماليِ المعتمد على المعايير المحاسبية الدولية حيز التنفيذ مما يتطلب المزيد من الدراسة في هذا المجال
- الدور الذي أصبحت تلعبه المعلومة المالية في عملية اتخاذ القرار، والاهتمام المتزايد بتوجيه هدفها نحو تلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات و تعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم

- **أهمية الموضوع**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المعايير المحاسبية من أبعاد متعددة، ولكن تلك الدراسات لم تتناول علاقة المعايير المحاسبية بحوكمة الشركات، على الرغم من أهمية الموضوع وانعكاس نتائجه على حال الوحدات الاقتصادية العاملة في الجزائر، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- أنها تتناول موضوعا مهما متعلق بمعايير المحاسبة الجزائرية، إذ تحاول هذه الدراسة لفت الأنظار إلى وجود مثل هذه المعايير النافذة التطبيق في الجزائر، ومن ثم فان هذه الدراسة تفتح المجال أمام دراسات أخرى لتناول موضوع المعايير المحاسبية الجزائرية.
- توجيه اهتمام المجتمع المحاسبي الجزائري إلى ضرورة الاهتمام بمعايير المحاسبة الجزائرية وكذلك آليات تطبيق حوكمة الشركات في مجتمع الأعمال الجزائري.
- تحديد العلاقة بين معايير المحاسبة الجزائرية ومتطلبات تحقيق الحوكمة في البيئة الجزائرية.

- **أهداف الدراسة**

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحديد دور المعايير المحاسبية في تعزيز حوكمة الشركات وذلك من خلال:

- التعرف على مفهوم المعايير المحاسبية وأهميتها وتطبيقاتها.
- التعرف على حوكمة الشركات وأهدافها وضوابطها وكذا أبعادها وأهميتها في إدارة الشركات وزيادة كفاءتها ومصداقيتها.
- التعرف على واقع الحوكمة في الجزائر والسبل الواجب اتباعها لتعزيزها من خلال المعايير المحاسبية.

- **الدراسات السابقة**

✓ **دراسة (مداني بلغيث،2004) الموسومة بأهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات الجزائرية في ظل أعمال التوحيد الدولية،** البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر، تدور اشكاليتها حول مدى أهمية إصلاح النظام المحاسبي في ظل اعمل التوحيد والتوافق المحاسبيين الدوليين، وماهي السبل الكفيلة بتفعيله لملائمة الواقع الاقتصادي في الجزائر،حيث أكد الباحث من خلالها أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة يجب أن يستند للمعايير المحاسبية الدولية، ويتم بالموازاة مع اصالح المنظومة المالية والتشريعية والجبائية، وقد خلصت الدراسة إلى أن إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات يعد أمرا ضروريا لضمان مسايرة الممارسة المحاسبية لكافة المستجدات والتحولات التي تعرفها الجزائر.

✓ **دراسة (حواس صلاح،2008) الموسومة بالتوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالية وأثره على مهنة المدقق،** البحث عبارة عن أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تطرق الباحث فيها إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، وبين تأثير هذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات، كما قام بعملية مقارنة بين القوائم المالية حسب النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني، وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أبعاد مشكلة التنوع في الممارسات المحاسبية المتبعة على المستوى الدولي، ومن ثم تقييم وتحليل انعكاساتها على المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المنشورة للمتعاملين في اسواق المال العالمية، وخلصت هذه الدراسة إلى انه هناك تأثير مباشر لهذه المعايير على مهنة تدقيق الحسابات.

- ✓ **دراسة (دلف وآخرون، 2008) الموسومة بدور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات،** وقد تناولت هذه الدراسة متغير الإفصاح المحاسبي وعلاقة بحوكمة الشركات حيث هدفت إلى بيان دور الإفصاح في حوكمة الشركات وتوصلت إلى أن الشركات التي تريد أن تطبق إجراءات حوكمة الشركات عليها أن لا تتوقف عن الإفصاح التقليدي الوقائي وان تتوسع في الإفصاح التثقيفي الإعلامي لتحقيق التوازن والعدالة بين جميع الأطراف وليخرج الإفصاح عن دور حماية الإدارة إلى دور حماية المستثمر.
- ✓ **دراسة (bowen and others، 2008) الموسومة بـــــ Accountind discretion, corporate governance and firm performance** تبين من خلال هذه الدراسة أن المدراء بصورة عامة يعملون من اجل تعظيم منفعتهم الشخصية من خلال تعظيم المكافآت التي يحصلون عليها من الشركة إذا ما حققت أرباحا، لذلك يعمل هؤلاء المدراء على تعظيم أرباح الشركة حتى وان كان بشكل صوري لتعظيم منفعتهم الشخصية، وكلما كان نظام الحوكمة ضعيفا في الشركة كلما استغل هؤلاء المدراء ذلك الضعف للتلاعب بنتائج الأعمال.

أما دراستنا فسوف نتطرق من خلالها إلى العلاقة الموجودة بين المعايير المحاسبية وحوكمة الشركات في البيئة الاقتصادية الجزائرية، كون الدراسات التي أجريت من طرف الباحثين قدعالجت كل متغير على حدى فإما تناولت موضوع حوكمة الشركات وإما تناولت موضوع المعايير المحاسبية. لذلك أتى هذا البحث لسد الفراغ البحثي (كما تعتقد الباحثة)، وذلك من خلال دراسة دور المعايير المحاسبية في تعزيز حوكمة الشركات.

- **منهجية وخطة البحث**

تحقيقا لأهداف البحث سالفة الذكر، ومن اجل الوصول لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن دور المعايير المحاسبية في دعم حوكمة الشركات كمعالجة لمشكلة البحث فإننا اعتمدنا على المنهج الاستقرائي وذلك بهدف استقراء الكتابات والدراسات السابقة التي تضمنت المعايير المحاسبية وكذلك الدراسات التي تضمنت حوكمة الشركات وكيفية الاستفادة منها لعرض الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في تعزيز حوكمة الشركات كما استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك لوصف وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بها لاختبار الفروض والتحقق من نتائج الاختبار، حيث وللإجابة عن التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول حول معايير المحاسبة الدولية

IAS/IFRS تناولنا فيه ماهية هذه المعايير والهيئات التي أشرفت على وضعها وإجراءات إصدارها وتطبيقها، أما الفصل الثاني فهو عموميات حول حوكمة الشركات تناولنا فيه ماهية حوكمة الشركات والأبعاد التقييمية والتنظيمية لها وكلا من التجربتين العربية والغربية في حوكمة الشركات، أما الفصل الأخير فقد تناولنا فيه دراسة ميدانية اعتمدنا فيها على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Spss حيث قمنا بتصميم استمارة وزعت على أفراد عينة المجتمع التي تم اختيارها ثم جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للتقصي بشأن الفرضيات الموضوعة.

الفصل الأول : معايير المحاسبة الدولية
IAS/IRFS

تمهيد

المحاسبة هي أداة ضرورية للتسيير تهدف إلى ترجمة نشاط وأعمال المؤسسة، ونتيجة التطور في جميع المجالات الاقتصادية، كان لا بد من البحث عن إنتاج المعلومة المالية الحقيقية ذات النوعية الجيدة للمؤسسات الداخلة في البورصة، والوحدات الصغيرة التي يكون نشاطها على المستوى الوطني كالبنوك ومؤسسات التأمين والهيئات المالية الأخرى. فالمحاسبة واكبت هذا التطور على مستوى الدول أو التكتلات الدولية المتقاربة إما تاريخيا أو ثقافيا كالدول الأنجلوسكسونية أو على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ولم تعد المحاسبة فقط وسيلة إثبات، أو نظام ضروري لحساب الضريبة على الأرباح، بل أصبح الهدف هو تقديم المعلومة المالية بدل المعلومة المحاسبية، وأصبحت المحاسبة تدعى بالمحاسبة المالية، فهي أداة تسمح بإعداد القوائم المالية التي تقدم معلومات كاملة، ذات نوعية واضحة وجيدة، مفهومة ولها مصداقية لدى المسيرين والمساهمين والآخرين، تمكنهم من اتخاذ القرارات. مع اتساع نطاق المؤسسات وانتشارها خارج الحدود الإقليمية والوطنية، حيث أصبح لها فروع على المستوى الوطني والعالمي، فإن المحاسبة لا بد لها من أن تواكب هذا التطور، الأمر الذي أدى إلى البحث عن مرجعية محاسبية، توحد المفاهيم المحاسبية على المستوى العالمي، وتؤدي إلى زيادة الانسجام والتوافق في الممارسات المحاسبية، ووضع حدود للخلافات بينها، ومن هنا ظهر ما يعرف بالمحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية وهو ما سنتطرق إليه في مدخل الدراسة في الفصل الأول بالتفصيل.

المبحث الأول: ماهية معايير المحاسبة الدولية

أولا: مفهوم معايير المحاسبة الدولية

1- تعريف المعيار المحاسبي والتمييز بينه وبين الاتفاقية والقاعدة

أ_ تعريف المعيار المحاسبي: يعرف المعيار على أنه "نموذج معد مسبقا لقياس على ضوئه وزن أو طول شيء معين أو درجة جودته، وأيا كانت هذه المعايير، يمكن النظر إليها على أنها المقاييس أو الموازين المعتمدة والمقبولة من قبل المجموعة أو الدولة أو العالم لقياس، أو للحكم بواسطتها على شيء معين"،[1] ويرى البعض أن مصطلح معيار "قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد ميزاته بدقة"،[2] هذه القواعد والمقاييس منها ما هي طبيعية، ومنها ما هي وضعية، ومنها ما هي إلهية، ففي حين يكون معيار قياس درجة الحرارة هو الدرجة المئوية ومقياس الطول هو المتر أو القدم والوزن الكيلوغرام، فإنه يمكن استعمال مصطلح معيار كمفهوم فلسفي في ميدان محدد كالصناعة، الزراعة أو مجالات معرفية، كالرياضيات علم الاجتماع وعلم النفس، لذلك فإن التحدي الدقيق لهذا المفهوم مرتبط بشكل وثيق بمجال اهتمام ذاتها والمواضيع التي تعالجها.

وتعرف المنظمة العالمية للتقييس ISO المعيار على أنه: "وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها، تعطى لاستعلامات مشتركة ومتكررة، قواعد أو خطوط عريضة أو مواصفات للأنشطة أو نتائجها لضمان مستوى تنظيم أمثل في سياق معين".[3]

لقد أشار هذا التعريف إلى دور الهيئات المتخصصة في إصدار مثل هذه المعايير وإعطائها صفة القبول، كما أشار إلى أن إصدار المعيار لابد له أن يكون محل استشارة من قبل الفئات المعنية بتطبيقها مستقبلا وذلك من أجل إمكانية تعديلها بناء على احتياجات تلك الفئات.

في بعض الأحيان قد تلجأ الهيئات المؤهلة إلى إصدار معايير دون مراعاة رغبات من هم مطالبون بالالتزام بها، والقوانين المعتمدة من طرف الدولة، تعتبر معيار للحكم على أفعال مواطنيها بأنها مقبولة أو مرفوضة رغم عدم استشارة هؤلاء المواطنين، كما قد لا يصدر المعيار عن هيئة رسمية بل يكون معتمدا على العرف، وهو ما تعارف عليه الناس في مجتمع معين وبالتالي يصبح مقاسا يستخدم من قبل مجتمع معين في تقييم سلوكيات أو مواقف أفراده. كما يرى البعض الآخر أن مصطلح "المعيار" يشير إلى

---

[1] محمد مبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2005، ص 58.

[2] بورويسة سعاد، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010، ص 41.

[3] صلاح حواس، **التوجه الجديد نوع معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 58.

"مجموعة من وحدات القياس أو المواصفات المقررة أو المفروضة من طرف القانون والتي نستخدمه للوصف العادل لشيء معين، فيحصلوا لنا على آلة مصادق عليها وعلى مواصفاتها من طرف هيئة ما، نكون قد حصلنا على ضمان أن منتوج هذه الآلة سيكون موافقا لمعايير هذه الهيئة".[1]

أما المعيار في المجال المحاسبي فيمكن تعريفه من منظورين:

* **من منظور شكل المعيار المحاسبي:** هو بيان كتابي يصدره جهاز أو هيئة تنظيمية رسمية (حكومية أو مهنية) يتعلق بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية أو بنوع من أنواع العمليات أو الأحداث،[2] ويقصد ببيان المعيار المحاسبي، الإطار الذي يصدره جهاز أو هيئة إصدار المعايير في تاريخ معين، ويشمل هذا البيان أهداف المعيار ونطاق تطبيقه على قطاعات المجتمع المعنية به، وبرقم مسلسل لكل فقرة من فقراته، كما يتضمن تاريخ بدء سريان المعيار والافصاحات المتعلق بها والملاحق الإيضاحية أو التفسيرية للنتائج التي انتهى إليها هذا البيان.
* **من منظور مضمون المعيار المحاسبي:** "هو عبارة عن مجموعة من المقاييس والإرشادات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند إليها المحاسب في انجاز عمله من قياس و إثبات وللإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع".[3]

وحسب لجنة معايير المحاسبة الدولية فإن المعايير المحاسبية هي عبارة عن قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام مكملتهم، ولكنها لا تلغي الحكمة أو الاجتهاد إنما وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير أو الممارسة في الظروف المتشابهة، وتعتمد كإطار عام لرفع نوعية وكفاءة العمل الفني ولتحديد طبيعة وعمق المسؤولية المهنية.[4] حيث لم يتم تصميمها لتنفيذ التطبيق بحدود صارمة ولكن حتى تستخدم كإرشادات لأغراض القياس

والعرض العادل والإفصاح الكافي. ويرى (Littleton) أن المعيار المحاسبي هو: "أساس متفق عليه في التطبيق السليم ويستخدم كأداة للمقارنة ".[5]

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف المعيار المحاسبي على النحو التالي:

---

[1]ROSS M. Skinner and J.Alex Milburn, **Adaptation française : Nadi CHLALA,Jaques Fortin,Normes Comptables (Analyse et Concepts)**, 2ème Edition, Québec,Canada,2003,p798.

[2]محمد شريف توفيق، **رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية**، مجلة الإدارة العامة، لعدد 55، الرياض، سبتمبر، 1987، ص174.

[3]المرجع السابق، ص 175.

[4]حامد داود الطلحة، **معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم**، http://www.acc4arzb.com، 2016/04/06، 19:45.

[5] يوسف محمد جربوع وسالم عبد الله، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن 2001 ، ص34

المعيار المحاسبي هو المرشد الأساسي في قياس العمليات الاقتصادية وايصال المعلومات الناتجة عن هذا القياس للمستفيدين منها، وهو نتاج جهد واع من المهنيين والأكاديميين في شكل بيان كتابي، لرفع كفاءة العمل المحاسبي وتقييمه في بيئة معينة، ومن تعريف المعيار بشكل عام، والمعيار المحاسبي بشكل خاص يمكن استنتاج ما يلي:

- المعايير هي مقاييس أو موازين مقبولة ومعتمدة على نطاق معين.
- المعايير المحاسبية هي عبارة عن ضوابط تعزز موضوعية المخرجات المحاسبية.
- لا تتميز المعايير المحاسبية بالثبات المطلق وإنما تتأثر بعوامل البيئة السائدة.
- لكي تحظى المعايير بالقبول العام يجب أن تستند في إصدارها إلى إطار نظري متكامل.
- تعتبر عملية وضع معايير المحاسبة أصعب من عملية معايير القياس أو الجودة بسبب عدم أكادة المحيط التي تمارس فيه المحاسبة.

2- التمييز بين المعيار والاتفاقية والقاعدة

يستخدم في ميدان المحاسبة مصطلح المعايير المحاسبية وأحيانا يستخدم مصطلح الاتفاقيات المحاسبية وأحيانا أخرى يفضل مصطلح القواعد المحاسبية دون التمييز بينها، على الرغم من وجود فروقات جوهرية تحدد مجال استخدام كل مصطلح، حيث يمكن التمييز بين "المعيار" والاتفاقية"، فالاتفاقيات بشكل عام هي مجموعة من المعالم التي يضعها المجتمع، أغلبها ذات طابع حتمي، تمكن المتعاملين في مجال معين من اتخاذ القرار ومن ثمة اتخاذ السلوك المناسب.

والمحاسبة كذلك تستند إلى اتفاقية أو مجموعة من الاتفاقيات، فهي تقوم على مبادئ تم ابتكارها على مر الزمن من قبل ممارسين شاركوا في وضعها بشكل جماعي، وتعمل على توجيه سلوكهم من اجل إجراء الاختيارات التي تفرضها المهنة، وفي القرن الماضي أصبحت بعض هذه المبادئ معتمدة ومعترف بها من قبل جهات (مؤسسات) قامت بتأسيسها وإعطائها قوة إلزامية وتحويلها إلى معايير، ومن ثمة يمكن القول أن بعض المعايير المحاسبية عبارة عن اتفاقيات قد تم تأسيسها، ذلك لا يعني أن الاتفاقية لا تحظى بالقبول العام، فالمحاسبة تقوم على أساس القيد المزدوج الذي يحظى بالقبول والإجماع منذ أن عرف بإيطاليا في العصر الوسيط وحتى الآن دون الحاجة إلى تأسيسه و إعطائه قوة الجهة التي تقوم بذلك، وأحسن مثال على ذلك مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما في الولايات المتحدة الأمريكية GAAP، ففي سنوات الثلاثينيات من القرن الماضي كان الهدف من التنظيم المحاسبي في الولايات المتحدة الأمريكية هو تحديد مجموعة من المبادئ المتفق عليها والأكثر انتشارا، والتي تحظى بالقبول والإجماع من طرف الأوساط المهنية المحاسبية، وذلك من أجل القضاء على الممارسات المحاسبية المضللة والتي كانت سببا

من أسباب الأزمة سنة 1929، ومن جهة ليست كل المعايير المحاسبية وليدة مبادئ محاسبية متفق عليها، حيث أن البعض من هذه المعايير لا تنشأ من الممارسة وإنما كانت نتيجة استدلال منطقي، كما تستند في إعدادها إلى إطار نظري ثابت قد تم وضعه في وقت سابق.

كما نميز بين "المعيار" و"القاعدة"، فلا يمكن استخدام المصطلحين كمترافقين على الرغم من أنه في الممارسة لا يبدو الاختلاف واضحا بينهما، فمفهوم المعيار أوسع من مفهوم القاعدة التي تستخدمها البلدان ذات القانون المدني مثل فرنسا، حيث أن المعيار يحدد نمط التصرف في شكل توصيات كما يأخذ طابعا اختياريا، على عكس القاعدة التي تكون دائما إجبارية، والقول أن القاعدة أكثر إلزاما من المعيار لا يعني أن احترامها وقبولها أوسع، فالمعيار الصادر عن خلفية اتفاقية ذات قبول عام قد يكون أكثر احتراما من قاعدة مرفوضة أو غير معروفة، ذلك ما يجعل التمييز بين القاعدة والمعيار أحيانا بلا أهمية، هذا التمييز الذي لا تعترف به المحاسبة الانجلوسكسونية والتي تستخدم مصطلح Standards للإشارة إلى كل القيود التي تخضع لها الممارسة المحاسبية.[1]

* **المعايرة المحاسبية**

إن مصطلح المعايرة من المعيار، والذي يعني في المجال المحاسبي المقياس أو القاعدة أو القانون العام الذي يسترشد به المحاسب عند أداء عمله في تحضير التقارير المالية للمؤسسة.[2] وعليه فإن المعايرة تشير إلى محاولات لتوحيد كامل للطرق المحاسبية المستخدمة في الاعتراف والقياس والإفصاح، هي بذلك أكثر "طموحا" من التوافق لأنها تهدف لتبني مجموعة واحدة من القواعد على مستوى الدولي، بحيث لا تتوفر حسب Tay & Parker على أية خيارات محاسبية.[3]

3- خصائص معايير المحاسبة الدولية

تتميز معايير المحاسبة الدولية بمجموعة من الخصائص أهمها:

- قدرتها على تحقيق الإجماع، خاصة بعد الإصلاحات الجديدة والأخيرة التي عرفتها هيئة المعايير المحاسبية IASC التي نتج عنها توسيع مجال الاستشارة وإعداد المعايير، لتشمل كل الأطراف المهتمة بها دون إهمال وجهات نظر الهيئات الوطنية المؤهلة.

[1] Eve CHAIPELLO et autres**, Les normes Comptables internationales, instruments du Capitalisme financier**, la Découverte, Paris, France, 2005, P (29_32).

[2] العربي تيقاوي، **النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011، ص 07.

[3] BARU Elena, **40 ans de recherche en hormonization comptable internationale**, 25 émécongés de l'association francophone de comptabilité, Orléan,le 12_14 mai 2004, P 04.

- قوتها التي اكتسبتها من خلال التوفيق بين التباين الذي ميز الممارسات المحاسبية حيال المواضيع التي تكون مجالا للمعايير.
- مرونتها نتيجة لما تقدمه من حلول ترضي مختلف مستعمليها، إذ أن أهم ما يميزها ليس ما تسمح به.
- غير إجبارية، لأنها لا تكتسب الصفة القانونية أو التنظيمية.[1]

4- مكونات معايير المحاسبة الدولية

يتخذ كل معيار محاسبي دولي الشكل العام التالي:[2]

- الأهداف ومجال التطبيق.
- التعريفات.
- التطورات الخاصة.
- المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- أحكام انتقالية.
- تاريخ التطبيق.
- الملاحق، حيث أن كل معيار (خصوصا تلك التي تم اعتمادها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية، منذ الإصلاح الهيكلي سنة (2001) يتضمن أيضا قسمين إضافيين (واللذان يمكن تقديمهما على حدة، ولا يعتبران جزء من المعيار).
- أسس الاستنتاجات.
- دليل التطبيق.

5- أسباب تطبيق معايير المحاسبة الدولية

يتمثل السبب الرئيسي لتطبيق المعايير الدولية في تطور الأسواق المالية العالمية وتداخلها وتبعيتها، مما أدى إلى ضرورة توحيد القواعد المحاسبية على المستوى الدولي، والهدف من ذلك يعود في الأساس إلى إمكانية:

- الدفع أكثر فأكثر من الشفافية والقابلية للمقارنة للقوائم المالية التي تعدها المؤسسات خاصة تلك المقيمة في البورصة.
- المقارنة على مستوى المؤسسة وما بين المؤسسات عبر مختلف الدول.
- تسهيل تقييم المؤسسات عبر مختلف البورصات.

---

[1] مداني بلغيث، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل اعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 134.

[2] Robert Obert, **Paratique des IFRS**, 3éme Edition, Dunod, Paris,2006,P17.

الفصل الثاني : الإطار العام لحوكمة الشركات

تمهيد

يعد مصطلح الحوكمة من المصطلحات التي أخذت في الانتشار على الساحة الدولية مؤخرا، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته إلى أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة أو حوكمة الشركات، وقد نشأت هذه الظاهرة نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والتشريعات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية التي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الغش والإفلاس والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة مثل أزمة شركة انرون، وشركة وورلدكوم الأمريكية للاتصالات عام 2002 والتي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال، وعلى ضوء ما سبق سوف نحاول في هذا الفصل إبراز كل العناصر الهامة المتعلقة بالحوكمة.

المبحث الأول: ماهية حوكمة الشركات

أولا: تعريف حوكمة الشركات

يتضمن مفهوم الحوكمة لغويا العديد من الجوانب التي تتمثل في:[1]

- **الحكمة:** ما تقتضيه من التوجه والإرشاد.
- **الحكم:**ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك.
- **الاحتكام:** ما تقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية وثقافية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة.
- **التحاكم:** طلبا للعدالة خاصة عند انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين.

أما اصطلاحا فلها مجموعة من التعاريف أهمها:[2]

- هو نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها.
- هو مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها أن يتأكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم.
- هو مجموعة من القواعد والحوافز التي تهتدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين.

وعرفتها مؤسسة التمويل الدولية بأنها:"مجموعة الهياكل والعمليات اللازمة لتوجيه وضبط المؤسسات،وتحديد وتوزيع الحقوق والواجبات، بين المشاركين الرئيسيين في المؤسسة، وكذلك تحديد

[1] علاء فرحات وايمان شيحان المشهداني، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 24.

[2] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**، الدار الجامعية للنشر، 2006، ص 15.

القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات بشأن أمور الشركة".[1]

أما لجنة CADBURY فعرفتها على أنها: "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".[2]

في حين تراها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين".[3]

وفي نفس السياق عرفها البنك الدولي على أنها: "الحكم الراشد مرادف السير الاقتصادي الفعال، الذي يسعى إلى الإجابة عن مختلف الانتقادات الخاصة، والموجة إلى الدول والمؤسسات التي تشكل في الإصلاحات الهيكلية المسيرة بطريقة علوية، أي من الأعلى نحو الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة قدرات وطاقات المجتمع، التي يزخر بها".[4]

بينما يرى مجمع المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها على أنها: "العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر، ومراقبة مخاطر المنشأة، والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة، من خلال أداء التحكم المؤسسي فيها".[5]

كما أنه هناك تعريف آخر مفاده أنها: "الإطار العام الذي يجمع، القواعد، العلاقات النظم، المعايير، العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات، فيتبين أن الحوكمة هي:[6]

القواعد: مجموعة من القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركة من الداخل والخارج.

العلاقات: تشمل جميع العلاقات المتداخلة مع الأطراف ذات العلاقة كافة أو ذات المصلحة بعمل الشركة خاصة بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة، فضلا على العلاقة بين المنظمين والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة.

---

[1] حاكم محسن الربيعي وحمد عبد الحسين الراضي، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 25.

[2] علي أحمد الزين ومحمد حسني عبد الجليل صبحي، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009، ص 71.

[3] عطا الله وارد خليل ومحمد عبد الفتاح، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر، مصر، 2008، ص 32.

[4] عماربلعادي، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والافصاح**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع، رهانات وآفاق، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و 8 ديسمبر 2010، ص 4.

[5] صلاح حسن، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال**، معايير حوكمة المؤسسات المالية، ط 1، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010، ص 30.

[6] سفيان عثماني، **المراجعةالخارجية ومدى فعاليتها في حوكمة الشركات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص، مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/3013، ص 47.

النظم والمعايير: مجموعة النظم التي توظفها الشركة للممارسة عملها وتحقيق أهدافها، مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير وأخلاقيات وسلوكيات المهنة، وتفعيل نظامها الداخلي للمراجعة و...غيرها.

العمليات: للتحكم في مفهوم الحوكمة هناك عنصران مهمان هما:

_ المتابعة والرقابة، أو عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات.

_ تعديل وتطوير عمل الشركة عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات.

ومن خلال ما سبق نخلص إلى تعريف حوكمة الشركات بأنها: أسلوب إداري لعملية اتخاذ القرار تتضمن مجموعة من المعايير والآليات التي تحفز المسير وتضبط قراراته داخل المؤسسة، وحماية المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، وذلك لتحسين مستوى الأداء داخل المؤسسة.

حيث يمكن استنتاج مجموعة من المعاني الأساسية الخاصة بمفهوم حوكمة الشركات:

- مجموعة من الأنظمة والقوانين والقواعد الخاصة بالرقابة على أداء المؤسسات.
- تنظم العلاقات بين مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.
- التأكيد على أن المؤسسات يجب أن تدار لفائدة أصحاب المصالح.
- مجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة المؤسسة والرقابة عليها وفق هيكل معين، يتضمن توزيع الحقوق والواجبات فيما بين المشاركين في إدارة المؤسسة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين.

وبناء على ماتم ذكره يمن استخلاص الخصائص التالية لحوكمة الشركات:

- **الانضباط:** أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.
- **الشفافية:** أي تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث.
- **الاستقلالية:** أي لا توجد تأثيرات ولا ضغوط غير لازمة للعمل.
- **المسائلة:** أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.
- **العدالة:** أي يجب احترام جميع حقوق مجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.
- **المسؤولية الاجتماعية:** أي النظر للمؤسسة كمواطن جديد.
- **العدالة الاجتماعية:** أي النظر للمؤسسة كمواطن جديد.

إذن فالحوكمة عبارة عن نظام يعمل على تفعيل الإمكانات وتوظيف الموارد بطريقة كفئة حيث يعتبر منظومة تفاعلية استهدافية مكونة من ثلاثة أجزاء تتمثل في:[1]

الشكل رقم (02): نظام حوكمة الشركات

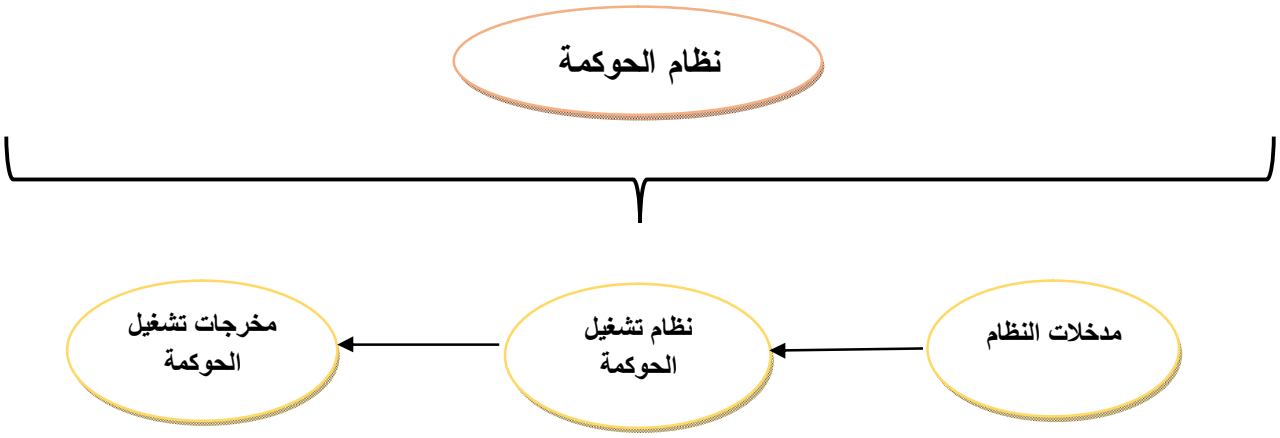

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع أسفل الصفحة[2]

- **مدخلات النظام:** حيث يتكون هذا الجانب مما تحتاج إليه الحوكمة من مستلزمات، ومت يتعين توفيره لها من مطالب، سواء كانت مطالب ومتطلبات قانونية وتشريعية أو إدارية أو اقتصادية.
- **نظام تشغيل الحوكمة:** ويقصد بها الجهات المسؤولة عن تطبيق الحوكمة، وكذلك المشرفة على هذا التطبيق، وجهات الرقابة وكل كيان إداري داخل الشركات أو خارجها مساهم في تنفيذ الحوكمة وفي تشجيع الالتزام بها/ وفي تطوير أحكامها والارتقاء بفعاليتها.
- **مخرجات نظام الحوكمة:** الحوكمة ليست هدف بحد ذاته لكنها أداة ووسيلة لتحقيق نتائج وأهداف يسعى إليها الجميع فهي مجموعة من المعايير والقواعد والقوانين المنظمة للأداء والممارسات العلمية والتنفيذية للشركات، ومن ثم الحفاظ على حقوق أصحاب المصالح وتحقيق الإفصاح والشفافية.

ثانيا: أسباب ظهور وتطور حوكمة الشركات

يمكن إجمال العوامل التي تسببت في ظهور وتطور حوكمة الشركات في:

1. نظرية الوكالة

تشير نظرية الوكالة إلى وجود صراع أو تضارب في المصالح بين المسيرين (الوكلاء) والملاك في الشركة (الموكلين)، حيث يسعى المسيرون في الشركة لتعظيم مصالحهم الخاصة وتضليل الملاك أو

[1] أشرف حنا ميخائيل، **تدقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، سبتمبر 2005، ص 04.

[2] المرجع السابق،ص05.

المساهمين حول قيمة الشركة في السوق ومركزها المالي.

ويعتبر Jenson and Meckling من الأوائل الذين تطرقوا إلى نظرية الوكالة من خلال بحثها (نظرية الشركة) عام 1976 حيث عرفت نظرية الوكالة كما يلي: «هي عقد بين طرف أو أكثر (الموكل) لإشراك طرف آخر أو عدة أطراف (الوكيل) من أجل أداء بعض المهام نيابة عنهم. وينطوي عن ذلك، تفويض سلطة اتخاذ بعض القرارات للوكيل».

كمل تعتبر نظرية الوكالة عن عقد يلتزم بموجبه شخص أو عدة أشخاص (الموكل أو المساهم)، شخص آخر (الوكيل أو المستير)، من أجل القيام بالأعمال بنفسه بما يؤدي إلى تفويض الموكل الرئيسي جزء من سلطة اتخاذ القرار للوكيل:

مما سبق يتضح أن مفهوم نظرية الوكالة، ينتج عن علاقة توكيل تقع بين شخصين على الأقل، حيث يمكن تقديم أطراف الوكالة كالآتي:

- الطرف الأول: يسمى الوكيل.
- الطرف الثاني: يسعى الوكيل، الذي لديه التوكيل، عن طريق الطرف الأول في إدارة الشركة، بما فيها سلطة الرقابة واتخاذ القرار.[1]

2. فروض الوكالة

تقوم نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات الأساسية أهمها:

- إن اختلاف الطبيعة السلوكية والتكوينية، وكذا الأهداف بين المسيرين والمساهمين يؤدي إلى خلق صراع منفعة بين أطراف نظرية الوكالة.
- فرض عدم تماثل المعلومات، حيث تفترض نظرية الوكالة أن المالك قادر على مراقبة جميع أعمال الإدارة وأن أعمال الإدارة قد تكون مختلفة عن تلك التي يفضلها المالك، وهذا لمحاولة الإدارة التهرب من العمل، وخداع المالكين، ذلك ما يطلق عليه عدم تماثل المعلومات، وقد يستهل الوكيل هذه المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية، ولو تعارضت مع مصلحة الموكل، كأن يفصح الوكيل عن بعض المعلومات ويخفي البعض الآخر.
- فرض الاختلاف في خاصية تحمل المخاطر، إذ أن لكل من الأصيل والوكيل موقف اتجاه المخاطرة، فبينما يعد الأصيل محايدا للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده وتجنبه للمخاطرة ويعني ذلك أنه

[1]Michael Jensen and clifford Smith, **«Stock older, Mangers, and Creditor Intrests: Applications Of Agency Theory»,** Harrard Business School,1985, p02

يتطلب من الأصيل أن يقوم بجعل الوكيل يتحمل كل المخاطرة أو جزء منها، لكي لا يؤدي ذلك إلى الأضرار بمصالح الأصيل ومن ثم تضارب المصالح.

- فرض اختلاف الأفضليات لأطراف العلاقة، إذ أن هناك اختلاف بين أهداف وأفضليات كلا من الأصيل والوكيل، مقابل أجر معقول، فإن الطرف الثاني (الوكيل) يسعى إلى تعظيم منفعته من خلال الحصول على أكبر قدر من المكافآت والحوافز مع بذل مجهود أقل.[1]

مشاكل الوكالة: تتمثل إجمالا فيما يلي:[2]

- **مشكلة الاختيار العكسي:** تنشأ عندما تكون لدى الوكيل القدرة على الحصول على المعلومات الخاصة بنتائج كل بديل وذلك قبل قيامه بالأداء أو الاختيار في الوقت الذي لا تتوافر للأصيل فيه هذه المعلومات.
- **مشكلة الخطر المعنوي:** وهي تظهر نتيجة عدم التأكد من أن المسير، سيلتزم بالعقد الذي وقعه، حيث لا يوجد ضمان بأن الوكيل يسهر على تحقيق مصالح الموكل، أو تحقيق الأهداف التي وضعها.
- **مشكلة عدم تماثل المعلومات:** حيث يستخدم الوكيل المعلومات المتاحة لديه لتحقيق مصلحته الشخصية، حتى ولو تعارضت مع مصلحة الأصيل، ومن الممكن أن يفصح الوكيل عن بعض المعلومات، ويخفي البعض الآخر، أو يقدم المعلومات بطريقة تجعل الأصيل يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة، أو وضع أفضل مما لو توافرت كل المعلومات للأصيل.
- **مشكلة تضارب المصالح:** حيث أن كلا من الأصيل والوكيل، يتميز بالتصرف الرشيد ويقصد بذلك أن كلا منهم يعمل على تعظيم منفعته الشخصية، فالمالكون سوف يعملون من أجل تعظيم ثروتهم، وتحقيق مصالحهم الشخصية بشكل متفرد، بالعائد المالي الذي سيولد من استثماراتهم في الشركة بواسطة المديرين، أما المدراء فسوف يعملون على تحقيق مصالحهم الذاتية، بتعظيم عائدهم، وعدم بذل الجهد اللازم أو ما يسمى بوقت الراحة، ولو كان ذلك على حساب مصلحة المالكين.

وهنا تظهر تكاليف الوكالة وهي ثلاثة أنواع حسب ماكلينغ وجانسن.

- **تكاليف المراقبة:** وهي تنتج عن الدعم والتحفيز الذي يتحصل عليه الوكيل من أجل بناء الثقة.

---

[1] فاتح غلاب، **تطور وظيفة الترقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، دراسة لبعض المؤسسات الصغيرة الصناعية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 4.

[2] عدنان بن حيدر بن درويش، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007، ص 66.

- **الخسائر المتبقية:** تتمثل في الأثر السلبي على أسعار الأسهم والسندات التابعة للمنشأة والذي ينشأ من احتمالات اتخاذ قرارات من قبل الوكيل، لا تتفق مع مصالح الموكل، فالإدارة باعتبارها أحد أطراف عقد الوكالة قد تتخذ قرارات تخدم مصالحها الذاتية ولو كان ذلك على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

ويمكن توضيح مشاكل نظرية الوكالة من خلال الشكل الموالي:

الشكل (03): مشاكل نظرية الوكالة.

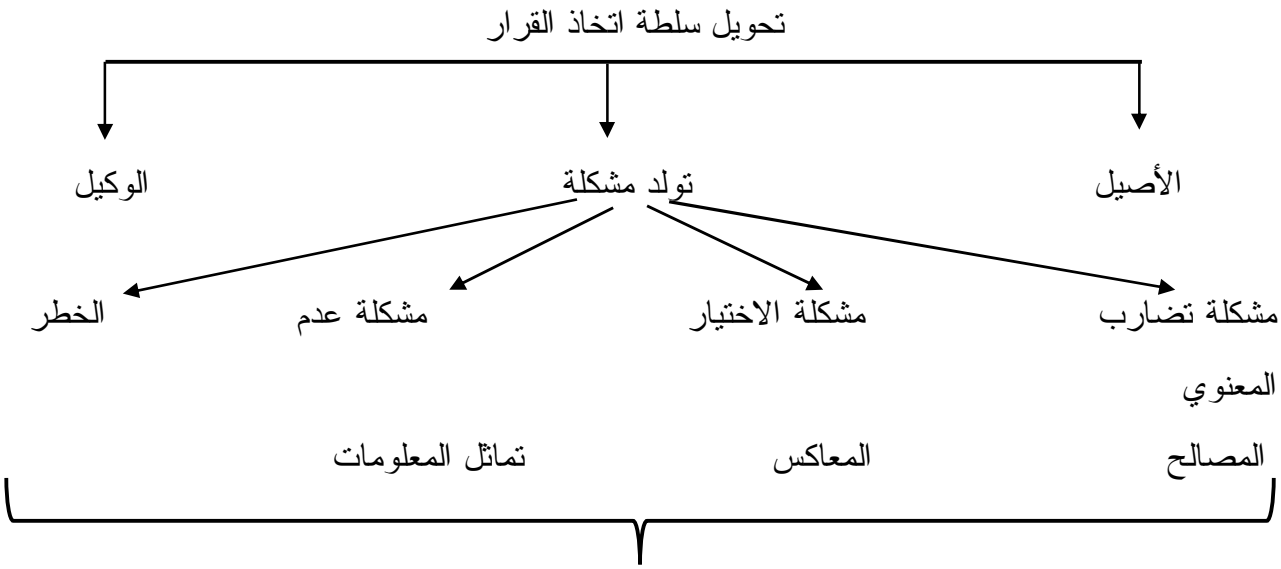

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع المذكور أسفل الصفحة[1]

يتضح من الشكل السابق، أن مشاكل الوكالة تبدو واضحة من خلال علاقة الوكيل مع الأصيل سوف تنشأ علاقة تعاقدية ونتيجة لعدم عقود كاملة تنشأ عدة مشاكل والتي سببها ما يلي:

- أن مجرد أداء المدراء بالربحية المتحققة أو المبيعات يعد بحد ذاته وسيلة لتحقيق الكثير من أهداف الوكيل، دون تحقيق مصالح الأصيل.
- عدم معرفة الطريقة التي من خلالها يتمكن الأصيل من متابعة تصرفات الوكيل، سيجعل المدراء أكثر سيطرة من المالكين على الشركة.

2. الفضائح المالية.

أدت الانهيارات المالية والفضائح الإدارية، بالشركات العملاقة في العديد من دول العالم والتي كان لها وما يزال، الأثر البالغ على اقتصاديات الدول والتي تنتمي إليها الشركات، إلى دراسة وتحليل الأسباب

[1] المرجع نفسه، ص67.

التي تؤدي إلى ظهور الفساد المالي والإداري، بالشركات والذي يؤدي بطبيعة الحال إلى حدوث تلك الفضائح والانهيارات.[1]

ولعل من أهم هذه الفضائح، ما حدث لشركة Enron للطاقة وشركة Worldcom للاتصالات، وسيتم التطرق لها فيما يلي:

أ. انهيار شركة انرون.

شهدت المحاسبة في بداية الألفية الأولى، أزمة فضائح مالية كانت بدايتها مع شركة إنرون، ويعد انهيار شركة إنرون سنة 2001 م، من بين أهم الشركات التي سقطت نتيجة الفساد المالي والمحاسبي الذي طال هذه الشركة من خلال تطبيق أو انعدام أخلاقيات مهنة المراجعة، حيث تعتبر الأحداث التي جرت في هذه الشركة دليلا قاطعا لغياب الإفصاح والشفافية وما يؤكد غياب الإفصاح والشفافية، هو أنه في نفس السنة التي انهارت فيها الشركة، كانت في المرتبة السابعة على مستوى الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث الربحية، حيث بلغت 60 مليار دولار، وقد تجلى هذا الفساد من خلال إنشاء شركات مشتركة للتلاعب بقواعدها المحاسبية، ويرى مختصون أن الهدف الرئيسي من إنشاء شركة إنرون للشركات المشتركة، كان التلاعب بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها، إضافة إلى وجود علاقة مشبوهة بين شركة إنرون ومكتب المراجعة المالي Enderson، تتمثل في تقديم خدمات استشارية من طرف هذا الأخير إلى شركة إنرون من خلال استخدام موظفين لا علاقة لهم بمراجعة الحسابات، مقابل حصولهم على مكافآت للتغاضي عن الممارسات المحاسبية المشبوهة والمخالفات، وقد أبدى العديد من الخبراء استياءهم من قيام مكتب اندرسون بتقديم خدمات استشارية إلى جانب عملية مراجعة الحسابات لشركة إنرون، فقد كانت أسهم الشركة تباع بتاريخ 2001/01/01 م، بما يزيد عن 90 دولار للسهم الواحد ونتيجة لذلك ظلت خسائر هذه الأصول بعيدة عن دفاترها، ولتعويض المستثمرين في هذه الشركات، عن تحملهم للمخاطر تعهدت الشركات، بدأت شركة إنرون في تحمل التزامات أكبر بإصدار أسهم إضافية وزادت المسألة تعقيدا مع انخفاض قيمة أسهم الشركة، وفي 2001/01/12م أفصحت الشركة، وفي 2001/11/16 م أعلنت الشركة خسائرها والتي بلغت 600 مليون دولار وانخفض سعر أسهمها إلى ما يقارب 8 دولارات للسهم الواحد، وفي 2001 /08/02 م تقدمت الشركة بإجراءات الإفلاس.

وقد صاحب ذلك مجموعة من حالات الفشل المالي للشركات كشركة Healthsouth و(Tyco) وغيرها، ونتيجة لذلك تم الاهتمام بحوكمة الشركات، وشرع قانون (Oxley) عام 2002 م والذي

[1] عمر اقبال وتوفيق مشعلاني، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير الدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/02، جامعة جرش، عمان، ص 223.

صمم لبناء الثقة في السوق المالي.[1]

ب. انهيار شركة وورلد كوم.

تعد شركة وورلدكرم من أضخم شركات الأعمال، في التجارة الأمريكية والدولية، والتي تمر عبرها نصف تعاملات الانترنت العالمية، اندمجت عام 1998 م من شركة MGI للاتصالات بصفقة وصلت إلى 40 مليار دولار أمريكي، وهي أكبر عملية اندماج في ذلك التاريخ، يقع مقرها في مدينة بولاية مسيسيبي.

اتهمت هذه الشركة من قبل محكمة نيويورك الفيدرالية، بالاحتيال بعد اعترافها بإخفاء 4 مليار دولار، مما دفع الشركة إلى شهر إفلاسها، في واحدة من أكبر الفضائح المحاسبية في تاريخ الولايات المتحدة، كما أدت هذه الفضيحة المالية، إلى تأثير على سعر الدولار الأمريكي وانخفاض سعره اتجاه العملات الأخرى، وتم رفع دعوى قضائية ضد الشركة المذكورة، من طرف لجنة الأوراق المالية والتبادل الأمريكية (SEG)، حيث اتهمت هذه اللجنة، شركة Worldcom بالتلاعب في حسابات إيراداتها، لكي تظهر بشكل يتفق من توقعات المستثمرين في البورصة بهدف رفع سعر السهم في السوق، والحصول على أرباح غير حقيقية، بصورة مخالفة لضوابط اللجنة، وقد اتهم المسؤول التنفيذي بتزييف سجلات الشركة المالية، بعدما أمر برفع مدخولاتها لمقابلة توقعات وول ستريت وتضليل جمهور المستثمرين، ولقد أدت فضيحة شركة وورلدكرم، إلى إصدار قانون SarbanesOxeyسنة 2000.[2]

ج. انهيار بنك بارنج.

بنك بارنج هو بنك إنجليزي كان عمره وقت انهياره في عام 1995 م أكثر من قرن من الزمن، وقد اكتشف الأزمنة من تحقيق فرع البنك بسنغافورة لخسائر كبيرة في المتاجرة بالعقود المستقبلية، وعدم قدرة البنك على الوفاء بقيمة الغطاء النقدي اللازم لحجم معاملاته طبقا للوائح في البورصة النقدية الدولية بسنغافورة، ورغم محاولة بنك إنجلترا (البنك المركزي بإنجلترا)، إنقاذ الموقف إلا انه توقف بعد أن اتضح أن خسائر البنك تتجاوز رأس ماله، وقد تحققت الخسائر والتي أدت إلى انهيار البنك، نتيجة للمنصب الذي كان يقوم به نيكولس ليسون، حيث كان يعمل كمدير عام، وفي نفس الوقت رئيس فريق المتاجرة بفرع البنك بسنغافورة والذي قد وصل إلى سنغافورة في 1992 م، وقد اعتقدت

---

[1] علي حسين الدوغجي، **حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقاليد المالية**، مداخلة، جامعة السليمانية، بغداد، دون سنة نشر، ص ص 13،14

[2] دريد آل سبيب وآخرون، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي world com حالة شركة أمريكية**، المؤتمر العلمي الرابع لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الزيتونة، عمان، 2005، ص 11.

إدارة البنك بكفاءة نيكولس نتيجة قيامه بإبلاغ الإدارة عن الأرباح، وإخفائه للخسائر في حساب خاص، إذ كان هو المسؤول عن القيام بالمتاجرة، وفي نفس الوقت كان المسؤول عن إجراءات القيد والتسجيل، مما ترتب عليه تحقيق البنك لخسائر تقدر بمبلغ 3,1 مليار دولار ومن ثم انهيار البنك.

لقد تمكن نيكولس من إخفاء خسائره عن رؤسائه، والتي أخذت في الزيادة حتى انهيار البنك، لكن المركز الرئيسي على معرفة بحجم الخسائر مما يؤدي إلى تدخله لحل الأزمة وتقليل حجم الخسائر، وكذلك لما وصلت حجم الخسائر إلى هذا الحد.[1]

3. الأزمات المالية العالمية.

شهد الاقتصاد العالمي إضرابات واختلالات بداية من أزمة الكساد العظيم، التي وقعت في سنة 1929م إلى غاية يومنا هذا، لو تقتصر على الأسواق المالية فقط، بل تعدى الأمر إلى المؤسسات المالية، وسنحاول فيما يلي التطرق لأهم الأزمات المالية العالمية.[2]

أ. أزمة الكساد الكبير 1929.

لقد اتسمت الأزمة العالمية الاقتصادية الكبرى 1929_1933 م بمجموعة من الخصائص، حيث تسببت في زعزعة الاستقرار في النظام الرأس مالي بكامله، وانخفاض سعر الفائدة، ونتج عن ذلك إفلاس العديد من الشركات، وتأثر اقتصاديات الدول، وترجع أسباب هذه الأزمة إلى العديد من العوامل، منها الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم، بشكل خارج عن المألوف والطبيعي، كتلك التصريحات الصادرة عن المدير العام لشركة جنرال سنة 1928 م، (Ficher Irvind) الذي أكد في خريف 1929 م، أن أسعار الأسهم بلغت سقفا عالميا مستمرا، وكذا المضاربة الوهمية، حيث ارتفعت الأسعار نتيجة الآمال، وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع، أي أن الأسعار تتصاعد وترتفع إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات.

لقد كانت الأزمة السبب الرئيسي وراء ظهور نظرية الوكالة سنة 1932 م والتي كانت إحدى العوالم الرئيسية وراء ظهور حوكمة الشركات.[3]

ب.أزمة دول جنوب شرق آسيا.

بدأت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، سنة 1997 م وامتدت آثارها إلى نهاية القرن العشرين، وكانت من أهم الدول المتضررة من تلك الأزمة: كوريا الجنوبية، وتايلندا، الفلبين، أندونيسيا وماليزيا، وقد

---

[1] المرجع السابق، ص 12.

[2] ساعد مرابط، **الأزمة المالية العالمية 2008**، الجذور والتداعيات، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر 2009، ص2.

[3] عبد الغاني بن علي، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، في التحليل الاقتصادي جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، ص ص 15،16.

نتجت هذه الأزمة عن هشاشة القطاع المالي وضعف التسيير والإدارة على مستوى الشركات، وعلى مستوى القطاعين المالي والحكومي مما جعل اقتصاديات البلدان الضعيفة، سريعو التأثر بتدهور أوضاع الأسواق المالية.

والأزمة المالية المشار إليها، يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات، التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين المنشآت الأعمال الحكومية، وقد كانت المشاكل العديد التي برزت أثناء الأزمة، تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء، بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون فقيرة الأجل، في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الطريقة وإخفاء هذه الديون، من خلال طرق محاسبية مبتكرة.[1]

ج.الأزمة المالية العالمية 2008

في سبتمبر 2008 م، بدأت أزمة مالية عالمية، والتي اعتبرت الأسوأ من نوعها، منذ أزمة الكساد العظيم سنة 1929 م، ولقد بدأت هذه الأزمة أولا بالولايات المتحدة مع إعلان مؤسسة مالية عملاقة، وهي مؤسسة الإخوة ليمان عن إفلاسها، ووصل عدد البنوك المنهارة خلال سنة 2008 م 19 بنكا، وامتدت فيما بعد لباقي دول العالم، لتشمل الدول الأوروبية والدول الآسيوية والخليجية والدول النامية.

ويرى باحثون أن عدم تطبيق مبادئ حوكمة الشركات وغياب الإفصاح، هو سبب انهيار كبرى الشركات العالمية، وأن من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 م هو المسؤولية القانونية الملقاة على عاتق إدارة الشركات، التي تعد القوائم المالية وما تحتويها والإيضاحات المرفقة بها، والتي تحتوي على معلومات مضللة ولم تكشف عن الضمانات الكافية للقروض العقارية، التي أدت إلى لانفجار الأزمة المالية إضافة إلى المسؤولية القانونية والأخلاقية لمراجعي الحسابات.[2]

3. عولمة أسواق رأس المال

يمتاز القرن الواحد والعشرين، بأنه عصر العولمة التي تعني تحويل العالم إلى قرية صغيرة، وذلك باستخدام وسائل الاتصال المتطورة، والتي تمكن الفرد عموما والمستثمر خصوصا من معرفة أحدث المستجدات العالمية في لحظتها بالإضافة حالات التكامل والاندماج التي تعيشها قارات العالم، وما يرافقها من إجراءات مثل تحرير الاقتصاد، وتدويله وتسهيل حركة رؤوس الأموال وهذا يتطلب وضع قواعد موحدة تحكم إدارة الشركات، وتحكم بين الشركات الأم والشركات التابعة. وبالتالي أصبحت الشركات تعمل في بيئة تأثرت بالعولمة، التي جعلت الأسواق عالمية والمؤسسات دولية، ورؤوس الأموال

[1] حسين عبد الجليل آل الغزوي، **حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجيستر في المحاسبة والتحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 12.

[2] أحمد مخلوف، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي20،21 أكتوبر، 2009، ص 17.

عالمية، أي سهولة حركتها بين الدول، لهذا أصبح من الضروري حماية رؤوس الأموال من التحديات والفساد المالي والإداري، خاصة وأن المستثمرين أصبحوا قبل الالتزام بأي مستوى أو قدر من التمويل، يطالبون بالأدلة على أن الشركات يتم إدارتها وفق أسس وأساليب إدارية سليمة، تقلل من الفساد المالي والإداري الذي يقومون بإدارة الشركات، كما أن المستثمرين يريدون أن يتمكنوا من تحليل الاستثمارات الحالية والمحاملة، وفق قواعد مالية معدة على أساس معايير ذات جودة عالية من الشفافية والوضوح والدقة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استثماراتهم، ولهذا يسعى المستثمرين إلى الشركات التي تتمتع بوجود هياكل سليمة لحوكمة الشركات.[1]

ثالثا: مبادئ وأهداف حوكمة الشركات

1. تعريف مبادئ حوكمة الشركات

يقصد بمبادئ حوكمة الشركات مجموعة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل توازن بين مصالح الإدارة والمساهمين والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة، وعادة ما تتواجد هذه المبادئ في التشريعات والقوانين التي تطبقها الدول وهذا ما يجعلها تختلف من دولة إلى أخرى حسب القانون المتبع، ونتيجة لأنه قد

تخلو القوانين المطبقة في بعض الدول من هذه المبادئ فإن الهيئات الرقابية الأخرى العاملة في بعض الدول تسعى إلى وضع مبادئ للحوكمة تتبعها الشركات.[2]

لذلك أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بالمشاركة مع صندوق النقد الدولي IMF والبنك الدولي IB والاتحادات المهنية، دورا بارزا في إرساء مجموعة من المبادئ الإرشادية لتكون مرجعيات للاستعانة بها في شركات الأعمال، حول آلية الحوكمة ومدى فعاليتها لكل من الأسواق المتقدمة والنامية، ولقد غطت هذه المبادئ التي صدرت عن OECD سنة 1999، خمسة مجالات، إلا أنه في سنة 2004 تم تعديل هذه المبادئ وأصبحت تغطي ستة مجالات.[3]

ونظرا لاختلاف مفهوم حوكمة الشركات فإنه مبادئها اختلفت أيضا لأن كل جهة وضعت مفهوم معينا، تضع مبادئ معينة حسب المفهوم على النحو التالي:

أ. مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

يتم تطبيق الحوكمة وفقا لخمسة مبادئ، توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة

---

[1] رياض زلاسي، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 20.

[2] خولة شامرية، **دور المراجعة الداخلية في تحقيق الحوكمة**، مذكرة ماجستير تخصص مالية ونقود، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عباس لغرور، خنشلة، الجزائر ،2010، ص50.

[3] علاء فرحات طالب وايمان شيخان المشهداني، مرجع سابق، ص 34.

1999 علما بأنها عدلتها سنة 2004 وتتمثل في:[1]

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق وكفائتها كما يجب أن تكون متناسقا مع أحكام القانون وأن يصبغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الاستشرافية والتنظيمية المختلفة.

- **حفظ حقوق جميع المساهمين**

تشمل نقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد من الأرباح ومراجعة القوائم المالية وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين**

تعني المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم الثانوية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، كذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها أو من المتاجرة في المعلومات الداخلية، كذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع الأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركات**

تشمل احترام كافة الأطراف ذوي المصلحة في حوكمة الشركات، مثل الدائنين والموردين، العملاء والعاملين بالشركة وكافة الجهات الحوكمية. وتوفير المعلومات اللازمة لهم بصورة دورية وفي الوقت المناسب وحفظهم من اخطار مجلس الإدارة من أي تصرفات أو مخالفات غير قانونية أو غير أخلاقية دون أن يترتب عن هذا النحو أخطار. أي المساس بحقوق تلك الأطراف اتجاه الشركة.

ويبقى أن يقر الإطار الخاص بقواعد المنظمة لحوكمة الشركات بحقوق أصحاب المصالح كما هي محددة في القانون، ويشجع التعاون الفعال بين الشركات وأصحاب المصالح بالشركة، توفير الاستمرارية للشركات السليمة ماليا، وتتضمن مايلي:

* أن يشدد إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات على ضرورة احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
* إتاحة الفرصة لأصحاب المصالح للحصول على تعويض مناسب على انتهاك حقوقهم.
* بسمح إطار حوكمة الشركات بوجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
* توفير المعلومات لأصحاب المصالح وفرص النفاذ لها بأسلوب دوري وفي الوقت المناسب.

[1] محمد مصطفى سليمان، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص7.

* السماح لأصحاب المصالح بما فيهم العاملين من الأفراد والجهات التي تمثلهم، الاتصال بحرية بمجلس الإدارة للتعبير عن مخاوفهم اتجاه التصرفات غير القانونية والمنافية لأخلاق المهنة
* أن يزود إطار القواعد المنظمة لحوكمة الشركات بهيكل فاعل كفء للحماية من الاعسار والتطبيق الفاعل لحقوق الدائنين.

- **الإفصاح والشفافية**

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات تقديم افصاحات، وهو الثقة الملائمة وفي التوقيت المناسب لكل الأمور العامة بشأن الشركة شاملا الوضع المالي والأداء والملكية والرقابة، بما في ذلك النتائج المالية والتشغيلية وأهداف الشركات وملكية الأسهم والتصويت، وعضوية مجلس الإدارة، ومكافآتهم وعوامل المخاطرة الجوهرية المتوقعة وهياكل الحوكمة وسياساتها والمراجعة السنوية والدخول على المعلومات من جانب المستخدمين، ومن بين ما يجب أن يتضمنه الإفصاح ما يلي:

* النتائج المتصلة بأفراد من الشركة أو أقاربها.
* عوامل المخاطرة المتوقعة.
* الموضوعات الخاصة بالعاملين وأصحاب المصالح الأخرى.
* هياكل وسياسات الحوكمة.

- **مسؤوليات مجلس الإدارة**

يجب أن يتبع إطار حوكمة الشركات الخطوط الارشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، وأن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل الشركات، وأن يقوم بالمتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تتم مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين هذا بالإضافة للمسؤوليات التالية: [1]

* يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفير كامل للمعلومات، وكذلك أساس النوايا الحسنة وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يسعى لتحقيق مصالح المؤسسة والمساهمين.
* ينبغي أن يعمل مجلس الإدارة على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.
* يتضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية، وأن يأخذ في الاعتبار الاهتمامات الخاصة بكافة أصحاب المصالح.

والشكل التالي يوضح أهم مبادئ منظمة التعاون والتنمية .

[1] مركز المشروعات الدولية الخاصة، **مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات**، القاهرة، مصر، 2006، ص11.

الشكل رقم (04): مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات

المصدر: عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011، ص 35.

ب. مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية.

وضعت هذه اللجنة سنة 1999 تعليمات وإرشادات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وأهم هذه التعليمات:

* وضع مواثيق شرف بين الشركات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه الشركات.
* وضع استراتيجية للشركة بمشاركة ومساهمة الأفراد فيها.
* تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
* إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
* إيجاد صيغ وآليات بين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومتقصي الحسابات.
* إيجاد نوع المراقبة لمراكز المخاطر مثل: (كبار المساهمين والإدارة العليا).
* تطبيق العدالة والمساواة عند توزيع الحوافز المادية والإدارية سواء بين المديرين والموظفين، إذا كانت مادية أو ترقيات إدارية.
* ضمان توفير وتدفق المعلومات المناسبة.[1]

جـــ. مبادئ مؤسسة التمويل الدولية.

وضعت مؤسسة التمويل الدولية للبنك الدولي سنة 2003 قواعد ومعايير عامة تراها أساسية لدعم الحوكمة في الشركات على تنوعها، سواء كانت مالية أو غير مالية وذلك على مستويات أربعة كالآتي:

* الممارسة المقبولة للحكم الجديد.
* خطوات إضافية لضمان الحكم الجديد.
* اسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا.
* القيادة الجديدة.[2]

2. أهداف حوكمة الشركات

لقد كان القصد من وجود مبادئ لحوكمة الشركات مساعدة حكومات دول OECD والدول الأخرى في جهودهم المتعلقة بتقييم وتحسين الأمور القانونية والإطار التشريعي لحوكمة الشركات في بلدانهم، وذلك من أجل تزويد التوجيهات والاقتراحات للأسواق والمستثمرين والشركات المساهمة وغيرها من

[1] كمال بوعظم وعبد السلام زايدي، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات وأخلاقيات مؤسسات الأعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009، ص 6.

[2] المرجع السابق، ص 9.

الجهات التي لها دور في عملية تطوير حوكمة الشركات الجيدة أما الأهداف التي تسعى الحوكمة لتحقيقها ومشروعيتها فقد ذكر الباحثون جملة متنوعة من أهداف الحوكمة يمكننا تلخيصها فيما يلي:[1]

* تحقيق الشفافية المطلوبة لإدامة الشركات والمؤسسات المالية وتمكنها من القيام بأنشطتها الاستثمارية في إطار من النزاهة والموضوعية والاحتراف، إذ تضفي الحوكمة نمطا من ثقافة الشفافية والوضح بحيث يصبح ذلك النمط مهيمنا على السلوك الإداري والوظيفي لمنسوبي تلك المؤسسات.
* زيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتحتكم إلى قواعدها ومبادئها وآلياتها، لأن الاحتكام إلى تلك القواعد والمبادئ والآليات يشيع جوا من الثقة في الشركة ولوائحها وأنشطتها.
* يضبط العلاقات الإدارية بين الأطراف ذات العلاقة في الشركات والمؤسسات والمتمثلة في مجالس الإدارة وحملة الأسهم والأقسام والهياكل الإدارية المتفرعة عن جسم الشركة الرئيسي إلى غير هؤلاء ممن تهمهم أنشطة الشركة واستثماراتها، بعد إحداث التوازن بين المصالح التي قد تبدو متعارضة بين أطراف العمليات الإنتاجية أو الاستثمارية التي تمارسها تلك المؤسسات بحيث يتم رعاية جميع المصالح وحمايتها دون تداخل بعض المصالح على بعض.
* العمل على جذب الاستثمارات واستقطابها، لأن الشركة التي تطبق قواعد الحوكمة ومعاييرها ككون أقدر من غيرها على جذب الاستثمارات لما تشيعه من الثقة والمصداقية في تعاملاتها، الأمر الذي يولد بدوره طمأنينة تجاه تلك الشركة وأنشطتها وممارساتها.
* زيادة أكبر تنافسية الشركة التي تطبق معايير الحوكمة وتمكينها من الاستحواذ على أكبر قدر ممكن من السوق في مجال أنشطتها، لأن الحوكمة تعمل على رفع مكانة الشركة وبالتالي زيادة قدرتها على المنافسة، الأمر الذي يشجع في الغالب زيادة حصتها في السوق.
* مكافحة الفساد المالي والإداري في تلك الشركات من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية وكذلك من خلال تطبيق وتفعيل نظم الرقابة المالية والإدارية، تلك القواعد والنظم التي يؤدي تطبيقها إلى تقليل الفساد وتوجيهه فوق ما يؤدي إليه من تقليل الأخطاء والانحرافات، سواء كانت تلك الأخطاء معتمدة أو غير معتمدة.
* حماية أموال المساهمين عبر توفير معلومات صحيحة وشفافة عن أنشطة الشركة والوضع المالي لها.
* منع مجلس الإدارة من الاضرار بمصالح المساهمين وذلك من خلال تحديد صلاحياتهم بحيث لا تؤدي تصرفاتهم إلى الاضرار بالأطراف الأخرى ذات العلاقة بأنشطة الشركة كالعملاء والدائنين أوالمفوضين أو غيرهم.

[1] شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 23.

* تدعيم الشركات والمؤسسات المطبقة لمعايير الحوكمة لمراكزها المالية عبر تحقيق معدلات عالية من الربحية مما يساهم في تقوية المركز المالي للشركة ويجعلها أكثر قوة وقابلية على التطور وتوسيع مجال وحقل أنشطتها.

المبحث الثاني: الجوانب التقييمية والأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات.

أولا: الجوانب التقييمية لحوكمة الشركات

1. فاعلية حوكمة الشركات

باعتبار أن التمويل هو الشريان الأساسي للحياة بالنسبة لبقاء واستمرار الشركات والمؤسسات في اقتصاد السوق، إلا أن توافره يعتمد على كفاءة تخصيص المواد من خلال الوسطاء في الأسواق المالية لغايات استثمارية وانتاجية، تعتمد عملية التخصيص على العائد المتوقع من قبل المستثمرين، في ضوء اعتقاداتهم ورؤيتهم لمستوى الحوكمة وتطبيق قواعدها في الشركة، ويرى قابلية الشركة للاستمرار والبقاء والذي يمكن الحكم عليه من خلال أساليب تحليل العلاقة بين العائد والمخاطر، إضافة إلى درجة ثقة المستثمر التي تعتمد على مجموعة واسعة من العوامل القانونية والمؤسساتية التي تضمن حماية استثماراته، ومن هنا تأتي قاعدة الحوكمة للتعامل مع الطرق التي من خلالها يتم تحقيق الآتي:

* يطمئن الممولون بخصوص الحصول على عوائد استثماراتهم.
* يتمكن الممولون من جعل المديرين يعيدون إليهم بعض الأرباح.
* يتأكد المستثمرون أن المديرين لن يصدروا المال الذي يستثمرونه في الشركة.
* مراقبة عمل المديرين من طرف الممولين.[1]

2. مقومات فاعلية حوكمة الشركات

فيما يلي أهم المقومات اللازمة لضمان فاعلية حوكمة الشركات:[2]

* تفعيل رقابة أصحاب المصلحة على أعمال المنشأة.
* ضمان تقارير للاستخدام العام ملائمة وكافية وموثوقة.
* تجنب السلطة المطلقة في الإدارة العليا للمنشأة.
* تكوين متوازن لمجلس الإدارة.

[1] ماجد إسماعيل أبو حماد، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، دراسة ميدانية على الشركات المندمجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص ص 35، 36.

[2] طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات، المبادئ التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 28، 29.

* ضمان فعالية الرقابة على الإدارة من طرف مجلس الإدارة.
* ضمان الكفاءة والالتزام.
* تقرير ورقابة المخاطر.
* تواجد قوى للتدقيق.

3. الربط بين قواعد حوكمة الشركات والأداء المالي

بإمكان الشركة تحقيق الربط بين قواعد حوكمة الشركات والأداء المالي لهدف جذب الاستثمارات وزيادة الدخل وتعزيز القدرة على المنافسة في سوق العمل مما ينعكس على كفاءة الأداء. ويتم ذلك من خلال عدة طرق وأساليب مثل: [1]

* التأكيد على الشفافية في معاملات الشركة مثل الإجراءات المحاسبية والمراجعة والتدقيق المالي.
* تطوير خطة استراتيجية مبنية على أسس سليمة مما يساعد على جذب الاستثمارات وتحسين كفاءة أداء الشركة والعاملين بها.
* تبني معايير الشفافية في التعامل مع المستثمرين والموظفين، مما يساعد على منع حدوث أزمات مالية ومصرفية.
* الانفتاح على أسواق رأس المال بشكل كبير للدول التي تطبق قواعد حوكمة الشركات.

وفي تحليل العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي، حدد الأدب المالي مجموعة من القنوات التي يمكن من خلالها للحوكمة الفعالة أن تؤثر على الأداء وتتمثل هذه القنوات في: [2]

* زيادة فرص الوصول إلى مصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص استثمارية أكبر وارتفاع ملحوظ في نسبة استخدام العمالة.
* انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط بارتفاع قيمة الشركة مما يجعل الاستثمار أكثر جذبا للمستثمرين.
* أداء تشغيلي أفضل ناجم عن أفضل تحصيص للموارد.
* خفض مخاطر الأزمات المالية.
* علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات .

[1] ماجد إسماعيل أو حماد، مرجع سابق، ص 37.

[2] قباجة عدنان، **أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2008، ص 14.

ثانيا: الأبعاد التنظيمية لحوكمة الشركات

1. البعد الاستشرافي والرقابي

حيث تحتاج الحوكمة إلى تفعيل الدور الاشرافي والرقابي الذي تمارسه الجمعيات العمومية للمساهمين ولحملة الأسهم، وزيادة مساهمته في تحقيق درجة الشفافية والإفصاح، من خلال ما تمارسه الجمعيات العمومية من ضغوط على مجلس الإدارة الخاصة بالشركات ليكون عملهم أفضل، وليكون نشاطهم أحسن، ومن ثم إيجاد قدر ملائم من الطمأنينة والثقة للمستثمرين وحملة الأسهم، وتأكدهم من تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم مع العمل على الحفاظ على حقوقهم، وبصفة خاصة، الأقلية الحائزة على الأسهم، كما أن تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD الصادر عام 1999 م أشار في المبدأ الخامس الخاص بمجلس الإدارة بأن هذا الأخير هو المنوط بعملية تنفيذ الحوكمة والإشراف عليها والتعامل بها، والسعي إلى تحقيقها، وهو من أصدر فواعل ومنفذي الحوكمة، فهو صانع للضوابط والقرارات، والمعتمد للنظم والإجراءات والترتيبات، كما أنه المراقب للأعمال التي تتم وهو المسؤول عن الشفافية ونشر المعلومات والبيانات[1] . فيتعلق هذا بتدعيم وتفعيل الرقابة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، فعلى المستوى الداخلي تدعيم وتفعيل الرقابة بتناول نظم الرقابة الداخلية ونظم إدارة المخاطر، أما على المستوى الخارجي فيتناول القوانين واللوائح وقواعد التسجيل في البورصة، وإتاحة الفرصة لحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة في الرقابة.

2. البعد الأخلاقي

أصبح من المرجح أن غياب الضمير كجوهر الأخلاق وما ترتب على ذلك من تزوير واختلاس وتلاعب في الحسابات والقوائم المالية، كان من أهم الأسباب وراء الأزمات التي مست دول في العالم وانهيار كبريات الشركات وخروجها من السوق الاقتصادي، فإذا كانت الحوكمة هي ومجموع القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق الأهداف.

أهداف الشركات والاقتصاديات، وهو الأمر الذي يتطلب وجود نظم تحكم تلك العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، ولا جدال من أن تحقق سياسة ونظم الحوكمة الجيدة في كافة ميادينها وعناصرها وانما هو رهن كفاءة الإدارة المنفذة، والمشروعة لتلك السياسات والنظم ومستويات الأخلاق للقوى البشرية.

لقد اتضح أنه من أسباب ظاهرة انهيار الشركات والمؤسسات هو شيوع الفساد الأخلاقي للقائمين بالإدارة والمؤسسات سواء في الجانب المالي أو المحاسبي أو الإداري وافتقاد الممارسة السليمة للرقابة وعدم الاهتمام بسلوكيات وأخلاقيات الأعمال وآداب المهنة، فإذا كانت الحوكمة الجيدة تهدف إلى مقام وأشكال الفساد المالي والإداري، فإن الأخلاق الحميدة هي الإطار الأكثر مناسبة لتدعيم هذا الهدف، كما

[1] محسن أحمد الخضري، **حوكمة الشركات**، مجموعة النيل العربية، ط 1،القاهرة، 2005، ص 194.

أن حوكمة الشركات لا يمكن تطبيقها بمعزل عن الجانب الأخلاقي للأشخاص أنفسهم والذين يقصد بهم أعضاء مجلس الإدارة.

نظرا لأهمية السلوك الأخلاقي داخل الشركات ودوره في تفعيل الدور الرقابي داخلها، فإن أغلب الهيئات العلمية والمهنية المتخصصة تطالب بضرورة أن يتواجد بالشركة دليل السلوك الأخلاقي وهو يركز على القيم الأخلاقية. كما يجب أن يركز على ضرورة التزام العاملين بالقيم الأخلاقية التي تتضمن حسن سمعة الشركة ومصداقيتها مع ضرورة التزامهم بالقيم واللوائح الداخلية للشركة، ونظرا لأهمية وجود دليل للسلوك داخل الشركات، حيث وجهت تلك الهيئات العلمية والمهنية النظر في مجالس إدارة الشركات على أهميته ودوره في تحسين سمعة المؤسسة والقضاء على التلاعبات في أسواق المال التي تنشأ نتيجة تسريب المعلومات ممن قبل العاملين، وهناك مجموعة من الإرشادات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف مجلس الإدارة عند وضع سياسة السلوك الأخلاقي بالشركة، حيث يتمثل الهدف من سياسة السلوك الأخلاقي في:

* الالتزام بتحقيق مستوى عال من السلوك الأخلاقي.
* تشجيع الالتزام بالسلوك الأخلاقي، ومعاقبة عدم الملتزمين به.
* تنمية الثقافة الأخلاقية داخل الشركة.

وعن طريق ارتفاع هذه السياسة بشكل دوري مع كل مبادئ حوكمة الشركات والقوانين الداخلية، فإن الشركة يجب أن تؤكد رغبتها في إرساء وتحسين السلوك الأخلاقي بها بحيث أن تجاهل الحوكمة وعدم التقيدبمبادئها والابتعاد عن الضوابط وسلوكيات العمل، فاقم الأزمة العالمية المالية.[1]

3. البعد الاستراتيجي

تعد الرقابة الاستراتيجية إحدى النظم التي تستند إليها حوكمة الشركات للتقليل من مشاكل الوكالة الموجودة بين مستويات الإدارة المخالفة في الشركة، وتشمل هذه النظم التحديد الرسمي للأهداف، وقياس الأداء والتغذية العكسية، وهي الوسائل التي تمكن الإدارة من تقييم الاستراتيجيات التي تتبعها، والتأكد ما إذا كانت تؤدي إلى تحسين العائد على رأس المال المستثمر في الأجل الطويل أم لا، والتأكد بالذات ما إذا كانت الاستراتيجيات التي تتبعها الشركة تؤدي إلى مستويات عالية من الكفاءة والجودة والابتكار، والاستجابة لرغبات واحتياجات العملاء، كما تصدق الرقابة الاستراتيجية إلى تنمية الأهداف والمعايير ليقارن بها، أداء الشركات وتنمية نظام لقياس الأداء باستمرار ومقارنة الأداء الفعلي بالمعايير والأهداف، ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا تطلب الوضع ذلك.

[1] عبد القادر بريش ومحمد حمو، **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل عن آثار الأزمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20،21 أكتوبر، 2009، ص 5.

وبلغة الحوكمة فإن الهدف هو التأكد من أن المستويات الدنيا تعمل بطريقة تتفق مع لأهداف الإدارة العليا كموكل، بمعنى العمل على تعظيم ثروة أصحاب الأسهم في ظل الظروف القانونية والأخلاقية الموجودة.

كذلك لحوكمة الشركات أبعاد مختلفة تنصهر في وثيقة واحدة مع الدعائم الأساسية في كل شركة أو مؤسسة، ولات تنحصر في بعد واحد وهو الربح والخسارة وإنما هو ثلاثي الأبعاد.[1]

4. البعد الاقتصادي والاستثماري

يتضمن السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي، ودرجة المنافسة في السوق وتوفر نظام المعلومات المالية والمعلومات غير المالية، التي تساعد الشركة في الحصول على التمويل وإدارة المخاطر وتضمن تعظيم قيمة أسهم الشركة واستمرارها في الأجل الطويل ويتضمن هذا البعد ما يلي:

- **الافصاح المالي:** يشمل التقارير السنوية، السياسات المحاسبية المتبعة، تقارير التدقيق الخارجي ومقياس الإنجاز.
- **الرقابة الداخلية:**يشمل التدقيق الداخلي، لجان التدقيق، إدارة المخاطر، الموازنة التقديرية وتدريب بالموظفين.

5. البعد الاجتماعي والقانوني

وهو يشير إلى طبيعة العلاقة التعاقدية والتي تحدد حقوق وواجبات حملة الأسهم وأصحاب المصالح المختلفة من ناحية، والمديرين من ناحية أخرى، وتتمثل المسؤولية الاجتماعية في حماية حقوق الأقلية وصغار المستثمرين، وتحقيق التنمية الاقتصادية ويتضمن هذا البعد:

- **الهيكل التنظيمي:** يشمل تحديد الواجبات، توزيع المسؤوليات، خطوط التفويض للسلطات، تعيين الإدارة والإدارة التنفيذية.
- **السلوك الأخلاقي:** يشمل التحكم بقيم المؤسسة وأخلاقياتها وبمستوى عال من السلوك المثالي فيها والتقيد بقواعد السلوك المهني.

6. البعد البيئي: العمل على حماية البيئة من إنتاج السلعة أو بيعها أو تقديم الخدمة.

تجدر الإشارة إلى انه مع تنامي وزيادة الوعي وفي ظل هذه التحديات لا يمكن الوقوف عند الحوكمة الجيدة وإنما يجب تجاوزها إلى الحوكمة الشاملة التي تأخذ بعين الاعتبار التوليفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة بالنسبة لمؤسسات الأعمال.

المبحث الثالث: التجربة الغربية والعربية في حوكمة الشركات

إن الاطلاع على التجارب في هذه الدول لها أثر كبير في توضيح أهمية تطبيق حوكمة الشركات وسوف نتعرض للتجربة الأمريكية والبريطانية ثم تجربة الجزائر في حوكمة الشركات.

[1] مها محمود رمزي ريحاوي، **شركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات**، (حالة دراسة لشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سورية، 2008، ص99.

أولا: تجربة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في حوكمة الشركات

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية تماثل تجربة المملكة المتحدة، وذلك بالرغم من أن هياكل مسؤولية الشركة ولجنة بورصة الأوراق المالية بنظمها المختلفة تختلف في بعض الجوانب.

1. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: ظهرت أول بوادر لمحاولة تبني مبادئ حوكمة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر السبعينات من القرن العشرين على أثر حركات الدمج والاستحواذ على بعض الشركات، وبرز الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات بصورة واضحة عندما قام صندوق المعاشات العامةcal persبتعريف حوكمة الشركات وإلقاء الضوء على أهميتها ودورها في حماية حقوق المساهمين.

وفي سنة 1987 قامت اللجنة الوطنية والخاصة بالانحرافات في إعداد القوائم المالية والتابعة لـــ SEC بإصدار تقريرها المسمى Treadway Commission والذي تضمن مجموعة من التوصيات الخاصة بتطبيق قواعد حوكمة الشركات وما يرتبط بها من منع حدوث الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية وذلك عن طريق الاهتمام بمفهوم نظام الرقابة الداخلية وتقوية مهنة المراجعة الخارجية أمام مجالس إدارات الشركات، وفي سنة 1999 اصدر كل من New york Stock excharge و National Association of Securities Dealers تقريرها المعروف باسم Blue Ribbon Reportوالذي اهتم بفاعلية الدور الذي يمكن أن تقوم به لجان المراجعة بالشركات بشأن الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات حيث تضمن هذا التقرير مجموعة من التوصيات تتعلق بصفات أعضاء لجنة المراجعة من استقلال وخبرة في المحاسبة والمراجعة، كما تمت الإشارة إلى تحديد مسؤوليات لجنة المراجعة تجاه إعداد التقارير المالية ووظيفة المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية، وفي أعقاب الانهيارات المالية لبعض كبريات الشركات الأمريكية تم إصدار قانون Sarbanes Oxley سنة 2002، حيث تم إلزام الشركات المدرجة بالأسواق لمالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق جميع بنوده.

تعد التجربة الأمريكية في مجال حوكمة الشركات من التجارب الهامة، حيث سبقت العديد من الدول في تطبيق وإصدار قوانين خاصة بحوكمة الشركات مجموعة تحت اسم «مبادئ حوكمة الشركات الأساسية»

وهي كالآتي:[1]

* يجب أن تكون الأغلبية الجوهرية لمجلس الإدارة من أعضاء مستقلين.
* يجب أن يتم عقد اجتماع للأعضاء المستقلين على الأقل مرة في السنة بدون المدير التنفيذي أو الأعضاء غير المستقلين.

[1] حسين عبد الجليل آل غزوري، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010، ص 33.

* عندما يعمل رئيس مجلس الإدارة في الشركة كتنفيذي فإن المجلس يجب أن يعين رسميا أو بشكل غير رسمي عضوا مستقلا يعمل بصفة أساسية لتنسيق عمل الأعضاء المستقلين.
* إنشاء لجان لمجلس الإدارة مكونة بالكامل من الأعضاء المستقلين شاملة (المراجعة، تعيين الأعضاء، تقييم المجلس، تقييم أجور التنفيذيين والإدارة، التوافق مع القوانين وتوافر الأخلاقيات).
* يجب أن تتم مكافآت الأعضاء من خلال الدمج بين مبالغ نقدية وأوراق مالية للشركة.

2. تجربة المملكة المتحدة في حوكمة الشركات.

في سنة 1992 تم نشر تقرير Cadbury تحت عنوان «الجوانب المالية لقواعد الشركات» الذي احتوى على أفضل الممارسات، وذلك بعد حالات فشل الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى القلق المتزايد من انخفاض مستوى الثقة في إعداد التقارير المالية، وفي قدرة مدققي الحسابات على توفير الضمانات التي يطلبها ويتوقعها كل من يستخدم التقارير المالية للشركة، وبعد تقرير Cadbury من أهم التشريعات والإصدارات الخاصة بموضوع حوكمة الشركات، والذي أصبح فيما بعد أساس للمعايير الموحدة لحوكمة الشركات والذي ركز على مجموعة من المحددات متمثلة في:

* مسؤوليات المدراء التنفيذيين وغير التنفذيين عن تقييم أداء الشركة وتقرير عن ذلك للمساهمين وللأطراف الأخرى المهتمة بالأمور المالية، وشكل ووضوح ودورية تقديم تقارير الأداء المؤسسي الكلي والجزئي.
* اختصاصات ومسؤوليات لجنة المراجعة في الشركة.
* مسؤوليات المراجعين ومستوى وأهمية تقارير المراجعة الدورية.
* العلاقة بين المساهمين ومجلس الإدارة.

وفي سنة 1993 صدر تقرير Ruhemain الذي أوصى بأن تقدم الشركات المدرجة في البورصة ضمن تقاريرها، تقرير عن نظم الرقابة الداخلية التي تقوم الشركة بتطبيقها للمحافظة على أصولها، وفي سنة 1995، ظهر تقرير Greenbury والذي اهتم بموضوع المكافآت والمزايا التي يحصل عليها أعضاء مجلس إدارة الشركات وفي سنة 1998 صدر تقرير Trunbull والخاص بالزام إدارة الشركات بالإفصاح عن تقويم كفاءة وفعالية الرقابة الداخلية داخل تنظيمها أما في سنة 2002 صدر تقرير Combined Code لوضع أحسن القواعد والمبادئ لأفضل الممارسات والذي ركز على Godbury. وتم تعديله سنة 2003 ليشمل أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في ضوء الانهيارات المالية التي حددت في الولايات المتحدة.[1]

[1] صباحي نوال، مرجع سابق، ص 9.

ثانيا: تجربة الجزائر في تطبيق حوكمة الشركات.

رغبة في زيادة التكامل مع المجتمع الاقتصادي بذلت الجزائر جهودا مكثفة نحو بناء إطار مؤسسي لحوكمة الشركات، حيث عملت على تحسين مناخ الأعمال بها وانفتاح اقتصادها، وفي سبيل تحقيق ذلك واجهتها مجموعة من المعوقات والتحديات.

1. معوقات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر

هناك عدة معوقات تحد من تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر على أرض الواقع تنشأ من داخل الشركة أو من خارجها وتتمثل فيما يلي:

- **المصدر الداخلي:**ويتمثل في عدم الفصل بين الملكية والإدارة فأغلب الاقتصاديات العالمية التي يكون فيها تطبيق حوكمة الشركات فعالا تحاول أن تبتعد قدر الإمكان في تأسيس شركاتها عن الشركات العائلية، فليس بالضرورة أن يكون رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس التنفيذي من يمتلك النسبة الأكبر من أسهم الشركة ممن يتمتعون بعلاقات واسعة مع مساهمين الشركة ولكن من الضروري أن يتمتع هذا الرئيس بقدرة وكفاءة وفاعلية عالية في إدارة الشركة، ويندرج تحت هذا المعوق الرئيسي معوقات ثانوية أخرى من أهمها:

* تشكيل مجلس الإدارة وعدم الفصل بين مهمة مجلس الإدارة ومهمة الإدارة التنفيذية ومسؤوليات إدارة الشركة، ومستوى الرقابة، وعدد اجتماعات المجلس.
* **أعضاء مجلس الإدارة:** عدم توفر أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة بعدد مناسب يكونون قادرين على تقديم الآراء واجتهادات مستقلة نابعة من احساسهم بالمسؤولية، ومن خبراتهم وتفهمهم لعمل الشركة.
* **لجان مجلس الإدارة:** وأهمها لجنة التدقيق، ولجنة المكافآت والترشيحات ومدى فاعليتها واستقلاليتها، وتوفر أعضاء غير تنفيذيين مستقلين فيهما.

- **المصدر الخارجي:**وهو المناخ الاستثماري العام في الدولة ومدى توافر القوانين والتعليمات المنظمة

للنشاط الاقتصادي، التي تضمن تطبيق الحوكمة في الشركات وإعطائها صفة الالزام وعدم تعارضها مع هذه القوانين.

2. تحديات تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر

يواجه تطبيق الحوكمة على أرض الواقع مجموعة من التحديات يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- **الفساد:** عادة ما يرتبط ظهور الفساد بغياب الحوكمة، وينتج عنه العديد من الآثار السلبية والخطيرة، فانتشار الفساد الناتج عن غياب الحوكمة يعمل على هروب الاستثمارات الأجنبية إلى جانب ذلك فإن للفساد تكاليف اقتصادية أخرى، منها انخفاض الانفاق الحكومي على المشاريع ذات

التوجيهات الاجتماعية، وزيادة سوء تخصيص الموارد، والتحدي الأكبر الذي يواجه مطبقي الحوكمة هو اتساع نطاق الفساد ليشمل الأجهزة الحوكمية المسؤولة أساسا عن محاربة الفساد، لأن الحكومات الفاسدة دائما تقف في وجه الإصلاحات التشريعية، وذلك لحرصهم على استمرار المناخ الفاسد الذي يمنحهم مكاسب كبيرة.

- **الممارسة العلمية والديموقراطية:** إذا كانت الاقتصاديات النامية والصاعدة تحاول أن تطبق الحوكمة بشكل سليم وفعال فإنها في إطار هذا السعي أصبح من الواجب عليها أن تعمل على إرساء قواعد الديموقراطية والتي من آثارها الإيجابية:

* الديموقراطية آلية تلقائية لعملية تداول السلطة، وذلك لقيامها على مبادئ التعددية والحرية، والتي تقف حائلا أمام سعي أي طرف أو أية قوى سياسية للانفراد بالسلطة، وذلك يعمل على تضييق نطاق الفساد والآثار السلبية الناجمة عنه.
* تتيح الديموقراطية الفرصة للمجالس النيابية والتشريعية للقيام بواجباتها الرقابية والتشريعية باستقلالية تامة، ودون أية ضغوط.

- **احترام سلطة القانون:** لا يمكن أن يكون فعالا إلا إذا تقيد بالقانون وهكذا هو حال الحوكمة، فلن تكون هناك حوكمة فعالة ورشيدة إلا إذا كان هناك قوانين تدعمها وتحميها، وتأتي أهمية سلطة القانون كونها إحدى الأدوات المهمة التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية، وقد يكون هناك تناقض بين النصوص القانونية، لذا يجب التركيز على بعض العناصر المهمة، حتى لا يحدث فصل بين القانون وتطبيقه من الناحية العملية ومن هذه العناصر الوضوح، التحديد، الالتزام بالتطبيق، الثواب والعقاب...الخ.
- **انشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:** إن عملية التواطئ والفساد التي تتم بين مجالس الإدارة وكبار المديرين التنفيذيين لا تضر فقط بحقوق أصحاب المصالح ولكنها أيضا تضر بأصحاب الشركة ومستقبلها، لذا من الضروري أن يكون هناك حزمة من الإجراءات والسياسات التي تعني بحماية حقوق أصحاب المصلحة بالشركة.

3. إجراءات تحسين حوكمة الشركات في الجزائر

حتى يكون تطبيق سليم لحوكمة الشركات في الجزائر لا بد من وجود مجموعة الإجراءات يعتمد عليها نظام حوكمة الشركات لتحسين أدائها وتتمثل هذه الإجراءات في:

أ_ اجراءات قصيرة الأجل:تقوم الشركة باتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة يجب أن توضح انشاء مجلس الإدارة ودور أعضائه والكفاءات الخاصة بهم وانشاء مجلس إدارة استشاري، كذلك يجب أن توضح اتصالات مع المساهمين الآخرين، وكذا تعيين مراجعين مستقلين ونشر جدول زمني بما سيحدث بالشركة.

* تنص سياسة حوكمة الشركات على انشاء مجلس إدارة استشاري مكون من ثلاثة أو أربعة أعضاء، والغرض من انشاء مجلس إداري استشاري هو المساعدة في عملية اتخاذ القرار عن طريق تزويد الإدارة ومجلس الإدارة بآراء موضوعية ذات بعد مستقل وكذا تزويد مساهمي الشركة بمرشحين محتملين للعمل كأعضاء مجلس إدارة مستقلين.
* تقوم الشركة بتعيين عضو مجلس الإدارة منتدب من بين الخبراء الموجودين في السوق.
* تقوم الشركة باتباع سياسة بيئية اجتماعية للشركة تجاه المواطنين ويتم الإفصاح عنها.
* تؤكد الوثائق الأساسية للشركة مع ضمان معاملة متساوية لمساهمي الأقلية.

ب_اجراءات متوسطة الأجل: تعمل سياسة حوكمة الشركات تعلى تكوين مجلس إدارة استشاري خلال عام واحد، ويعقد هذا المجلس الاستشاري أربعة اجتماعات سنوي، وللشركة جدول للاجتماعات والمستندات الأساسية للاجتماعات وتقدم إلى أعضاء مجلس الإدارة الاستشاري قبل مواعيد الاجتماعات حيث تنص سياسة حوكمة الشركات على ما يلي:

* تعيين عضو من مجلس الإدارة مستقلا وغير موظف من خلال عامين، ويمكن أن يكون عضوا بمجلس الإدارة الاستشاري.
* أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات، والسياسة البيئية الاجتماعية للشركة اتجاه المواطنين.
* أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد حوكمة الشركات.[1]

خلاصة الفصل

كما رأينا سابقا فتطبيق مفهوم حوكمة الشركات يستند على مجموعة من المبادئ والقواعد التي تعتبر بمثابة الخريطة التوضيحية التي يجب أن تتبعها كل من الجهات الرقابية على سوق رأس المال وأعضاء مجلس الإدارة للشركات والإدارة التنفيذية، حيث أن تطبيق هذه المبادئ يؤدي إلى توفير الحماية لأصحاب المصالح وبالتالي يساعد على جذب رؤوس الأموال والاستثمار، وتطبيق هذه المبادئ يعتبر المؤشر لوجود وسلامة حوكمة الشركات، بالإضافة إلى أن تبني مبادئ الحوكمة في أي بلد لا يمكن أن يتحقق إلا

[1] المرجع نفسه، ص 12-15.

إذا كان هناك مناخ وبيئة تضمن تطبيق تلك المبادئ، وهذا ضمن الأطر القانونية والتنظيمية، والجزائر في ظل العولمة تجد نفسها أما اختبار صعب من خلال البيئة الداخلية وضعف مؤسساتها والبيئة الخارجية التي ستفرض عليها التكيف مع المتطلبات والمستجدات الحديثة، كما يواجه الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة تحديات تتمثل في غرس حوكمة الشركات في الشركات العمومية باعتبارها المساهم بالنصيب الأكبر في العمالة والدخل.

الفصل الثالث: الجانب التطبيقي

دراسة حالة الجزائر

تمهيد

بعد استعراض الإطار النظري لموضوع المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات سيتم تناول من خلال هذا الفصل الجانب التطبيقي لهذا الموضوع، وذلك بالتطبيق على عينة من الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين وكذا أصحاب الشركات والموظفين العاملين بها على مستوى خلية التدقيق الداخلي وقسم المحاسبة والمالية، مما سيساعدنا على التوصل إلى نتائج عملية في الميدان التطبيقي.

ومن أجل ذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية.
- المبحث الثاني : عرض خصائص عينة الدراسة.
- المبحث الثالث :اختبارا للفرضيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة الميدانية

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في أصحاب الشركات كونهم أعضاء مجلس إدارة أو مسيرين، بالإضافة إلى العاملين على مستوى خلية التدقيق الداخلي وقسم المحاسبة والمالية، قما قمنا بتوزيع الاستبانة على 72 فردا **(انظر الملحق رقم 1)** مقسمين الى خبراء محاسبين ذوي المهن الحرة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والمستشارين الماليين وقد كان عدد الاستمارات الإجمالية 90 استمارة تم استرجاع 82 وهذا ما يعادل **91,11**%.

ثانيا: أداة الدراسة

تم إعداد استبانة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم الاعتماد والاستفادة من الاستبانات المعدة في الدراسات السابقة.

تتكون استبانة الدراسة من **52** فقرة تم إدراجها تحت سبعة محاور رئيسية **(انظر الملحق رقم 2)** بالإضافة إلى المعلومات الشخصية وتتمثل هذه المحاور في:

المحور الأول: الشفافية، ويضم (11) فقرة.

المحور الثاني: طريقة الإفصاح المحاسبي، ويضم (07) فقرات.

المحور الثالث: المحتوى المعلوماتي ويضم (09) فقرات.

المحور الرابع: الثروة، ويضم (07) فقرات.

المحور الخامس: الإنصاف، ويضم (03) فقرات.

المحور السادس: المساءلة، ويضم (10) فقرات.

المحور السابع: الاستقلالية، ويضم (05) فقرات.

أما المعلومات الشخصية فقد تناولنا فيها العناصر التالية: المؤهل العلمي، سنوات الخبرة والمنصب الوظيفي.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت لقياس درجة استجابة المبحوثين لفقرات الاستبانة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (02): درجات مقياس ليكرت

الإجابة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
درجة المقياس	5	4	3	2	1

ثالثا: الصدق البنائي والاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

تمَّ حساب الاتَّساق الدَّاخلي لفقرات الاستبانة لبيانات العيِّنة الكليَّة أين تمَّ حساب مُعامل الارتباط (*PeaRson*) لمعرفة درجة الارتباط بين كلّ فقرة من فقرات الاستبانة مع البُعد الَّذي تنتمي إليه، كما يلي:

1- الاتساق الداخلي لمحاور الاستبانة

- **الاتساق الداخلي للمحور الأول: الشفافية**

تمَّ حساب مُعامل الارتباط (*Pearson*) لمعرفة درجة الارتباط بين كلّ فقرة من فقرات محور الشفافية كما يلي:

الجدول رقم (03): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الشفافية

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها	0.310	0.005
تطابق التقارير مع المعايير الدولية	0.467	0.000
تطابق الممارسات مع معايير التدقيق الدولية	0.441	0.000
المساءلة المحاسبية أمام الجمعية العامة للمساهمين	0.625	0.000
التنبؤ بربحية الشركة بالنسبة للسنة المقبلة اعتمادا على القوائم المالية	0.594	0.000
وجود هيكل تنظيمي للشركة	0.524	0.000
الإفصاح عن أي تعارض في المصالح التي تحصل داخل الشركة	0.685	0.000
وجود نظام رقابة داخلي	0.730	0.000
تحديد المهام على مستوى الهيكل التنظيمي والفصل بينها	0.767	0.000
وجود خلية للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة	0.571	0.000
وجود تدقيق خارجي قانوني	0.563	0.000
جميع فقرات محور الشفافية	**0.415**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 03 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والمتمثل في الشفافية والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الأول صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني: طريقة الافصاح المحاسبي**

الجدول رقم (04): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور طريقة الإفصاح المحاسبي

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
احترام أخلاقــيات المهنة	0.382	0.000
وجود تقارير مالية للمدقق الخارجي (تقرير الشهادة)	0.471	0.000
توفر التقارير الخاصة	0.546	0.000
توفر تقرير مجلس الإدارة	0.599	0.000
وجود تقرير حول تقييم نظام الرقابة الداخلي الخاص بالمؤسسة	0.527	0.000
وجود تقارير غير مالية خاصة بالمؤسسة (تقارير أدبية بالحسابات الاجتماعية)	0.627	0.000
يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة حملة الوثائق فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء صناديق الاستثمار.	0.629	0.000
جميع فقرات محور طريقة الإفصاح المحاسبي	**0.634**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 04 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمتمثل في الافصاح المحاسبي والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثاني صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث: المحتوى المعلوماتي**

الجدول رقم (05): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور المحتوى المعلوماتي

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
توفر معلومات عامة عن الشركة	0.391	0.000
توفر معلومات عامة حول مجلس الإدارة	0.444	0.000
وجود معلومات بخصوص قيد الشركة في البورصة (خاص بشركات SPA)	0.841	0.000
وجود معلومات عن تداول أسهم الشركة في البورصة	0.808	0.000
وجود معلومات عن برامج وأنشطة الشركة التجارية	0.779	0.000
توفر معلومات عن كيفية إمساك المحاسبة ونظام الإعلام الآلي	0.466	0.000
وجود معلومات عن الأداء الاستثماري	0.661	0.000
وجود معلومات عن الحسابات الثانوية	0.633	0.000
وجود معلومات عن الحسابات المساعدة	0.696	0.000
جميع فقرات محور طريقة الإفصاح المحاسبي	**0.829**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 05 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والمتمثل في المحتوى المعلوماتي والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الثالث صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات الحور الرابع: الثروة**

الجدول رقم (06): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الثروة

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
جذب الاستثمارات للشركات المطبقة للمعايير المحاسبية	0.805	0.000
الرفع من كفاءة تخصيص الموارد المتاحة	0.762	0.000
العمل على خفض التكاليف المترتبة على الاقتراض من البنوك	0.793	0.000
تخفيض تكاليف الحصول على رأس المال	0.841	0.000
ارتفاع القيمة السوقية للشركة	0.873	0.000
تحقيق عائد مناسب على الاستثمار	0.795	0.000
انخفاض درجة المخاطرة المترتبة عن الاستثمارات	0.774	0.000
جميع فقرات محور الثروة	**0.884**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 06 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والمتمثل في الثروة والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الرابع صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور الخامس: الإنصاف**

الجدول رقم (07): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الإنصاف

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
عدم التحيز في الإفصاح عن المعلومات لطرف فئة معينة	0.814	0.000
توزيع الموارد المتاحة بشكل أفضل	0.775	0.000
تحقيق الأهداف التي أقيمت من اجلها المؤسسة	0.761	0.000
جميع فقرات محور الإنصاف	**0.773**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 07 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس والمتمثل في الشفافية والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة

0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور الخامس صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور السادس: المساءلة**

الجدول رقم (08): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور المساءلة

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
إجراء مقارنة بين الشركة والشركات الناشطة في نفس القطاع	0.786	0.000
إجراء مقارنة بين الشركة نفسها عبر الزمن (مقارنة نتائجها عبر السنوات)	0.428	0.000
القدرة على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمار	0.742	0.000
تمكين إدارة السوق المالي من مراقبة أداء الشركات من خلال مراقبة تقاريرها المالية	0.775	0.000
تحسن أداء القائمين على الشركة وتمكينهم من مراقبة أفضل	0.553	0.000
تمكن الأطراف دوي العلاقة بالشركة (مقرضين، هيئات ضريبية...) من قراءة صحيحة لوضع الوحدة الاقتصادية ومن ثم الاستناد على مخرجات النظام المحاسبي القائم على المعايير المحاسبية من مساءلة الإدارة.	0.656	0.000
القدرة على تحسين التعاقد مع الإطارات المسيرة	0.737	0.000
توفر أدلة عمل مرشدة للمحاسبين القانونيين تمكنهم من بذل عناية كافية عند تقديم خبرتهم للآخرين	0.770	0.000
إزالة الغموض عن مستخدمي القوائم المالية من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم موحدة	0.806	0.000
الحد من الغش في القوائم المالية	0.730	0.000
جميع فقرات محور المساءلة	**0.905**	**0.000**

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 08 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس والمتمثل في المساءلة والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور السادس صادقة لما وضعت لقياسه.

- **الاتساق الداخلي لفقرات المحور السابع: الاستقلالية**

الجدول رقم (09): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور الاستقلالية

الفقـــــــــــــــرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
استقلالية السياسة المحاسبية عن الإدارة	0.810	0.000
استقلالية نتائج النظام المحاسبي عن رغبات الإدارة	0.748	0.000
تحديد المكافآت من خلال النتائج المحققة في الشركة بعيدا عن رغبة الإدارة	0.746	0.000
فصل الإدارة عن التسيير والفصل بين المهام	0.778	0.000
الحياد في إعداد التقارير المالية	0.385	0.000

جميع فقرات محور الاستقلالية	0.740	0.000

قيمة **R** الجدولية عند مستوى دلالة **0.05** ودرجة حرية **80** تساوي **0.178**

يبين الجدول رقم 09 معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السابع والمتمثل في الاستقلالية والدرجة الكلية له، حيث يتضح أن معاملات الارتباط كلها دالة عند مستوى دلالة 0.05، وان قيمة **R** المحسوبة كانت في كل الفقرات أكبر من قيمة **R** الجدولية والتي تساوي 0.178 عند مستوى دلالة 0.05، وبذلك تعتبر فقرات المحور السابع صادقة لما وضعت لقياسه.

2- الصدق البنائي لمحاور الاستبانة: يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

الجدول رقم (10): الصدق البنائي لمحاور الدراسة

المحور	العنـــــــاويـــــــــن	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الأول	الشفافية	0.415	0.000
الثاني	طريقة الإفصاح المحاسبي	0.634	0.000
الثالث	المحتوى المعلوماتي	0.829	0.000
الرابع	الثروة	0.884	0.000
الخامس	الإنصاف	0.773	0.000
السادس	المساءلة	0.905	0.000
السابع	الاستقلالية	0.740	0.000

يبين الجدول أعلاه مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية لها، والذي يوضح أن محتوى كل محور من محاور الاستبانة له علاقة قوية بهدف الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

رابعا: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وبعبارة أخرى ثبات الاستبانة هو الاستقرار في نتائجها وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وتم إجراء خطوات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، فعلى الرغم من عدم وجود قواعد قياسية بخصوص القيم المناسبة لألفا كرونباخ إلا أنه من الناحية التطبيقية يعد ألفا أكبر أو يساوي 0.6 معقولا في البحوث المتعلقة بالإدارة والعلوم الإنسانية.

لقد قمنا باستخدام طريقة ألفاكرونباخ **Cronbach's Alpha** :لقياس ثبات الاستبانة، والجدول رقم 11 يبين معاملات الثبات لمحاور الاستبانة.

الجدول رقم (11): ثبات الاستبانة باستخدام طريقة ألفاكرونباخ

المحور	العنوان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	الشفافية	11	0.804
الثاني	طريقة الإفصاح المحاسبي	07	0.601
الثالث	المحتوى المعلوماتي	09	0.829
الرابع	الثروة	07	0.908
الخامس	الإنصاف	03	0.679
السادس	المساءلة	10	0.886
السابع	الاستقلالية	05	0.738
جميـــــع الفقـــــــرات		**52**	**0.944**

من خلال نتائج الجدول يتبين أن معاملات الثبات هذه تدل على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات جيد، وهو ما يدل على إمكانية تحقيق أهداف الدراسة.

حيث يتضح من الجدول أن أعلى معامل ثبات هو 0.908 المرتبط بالفقرات الخاصة بمحور الثروة في ما يلاحظ أن أدنى قيمة للثبات كانت 0.601 والمرتبطة بالفقرات المتعلقة بمحور طريقة الافصاح المحاسبي. وبشكل عام تبين أن معاملات الثبات تشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الاستبانة نتيجة تطبيقها.

خامسا: اختبار التوزيع الطبيعي (اختباركولمجروف–سمرنوف(One–Sample K–S))

قمنا باستخدام اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعي.

جدول رقم(12): اختبار التوزيع الطبيعي (One–SampleKolmogoRov–SmiRnov)

المحور	العنوان	قيمة Z	مستوى الدلالة
الأول	الشفافية	1.069	0.203
الثاني	طريقة الإفصاح المحاسبي	1.799	0.003
الثالث	المحتوى المعلوماتي	2.246	0.000
الرابع	الثروة	2.295	0.000
الخامس	الإنصاف	2.187	0.000
السادس	المساءلة	2.328	0.000
السابع	الاستقلالية	1.411	0.037
جميـــــع المحاور		**2.349**	**0.000**

من خلال نتائج اختبار التوزيع الطبيعي(اختبار كولمجروف–سمرنوف(One–Sample K–S)) تبين أن مستوى الدلالة لمحور الشفافية لم تكن اكبر من 0.05 والمعنى انه ليست كل المحاور تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: الخطوات العملية للدراسة

أولا: خصائص عينة الدراسة

يمكن توضيح خصائص وسمات عينة الدراسة من خلال الجداول التالية:

1. المؤهل العلمي

الجدول رقم (13): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة%
ليسانس	40	%48.8
ماجستير	31	%37.8
دكتوراه	10	%12.2
غير ذلك	01	%1.2
المجموع	**82**	**%100**

يتضح من الجدول أن 48.8 % من العينة هم ذوو مستوى ليسانس وهي اكبر نسبة، كما نجد 37.8% من العينة لهم مستوى ماجستير، و12.2% منهم شهادة دكتوراه ونسبة 1.2% هي شهادات أخرى لموظفين على مستوى قسم المحاسبة والمالية، وتعود هذه النسب لطبيعة العمل في الميدان و الذي يتطلب مستوى لابأس به في مجال المحاسبة .

2. سنوات الخبرة

الجدول رقم (14): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة%
اقل من 5 سنوات	18	%22
من 5 إلى 10 سنوات	22	%26.8
من 11 إلى 15 سنة	20	%24.4
16 سنة فأكثر	22	%26.8
المجموع	**82**	**%100**

يبين الجدول رقم 14 أن أغلبية أفراد العينة تفوق خبرتهم المهنية 16 سنة وذلك بنسبة 26.8 % وهي شملت عموما الافراد ذوي المناصب الحساسة في الشركات مثل اعضاء مجالس الادارات والمدراء الماليين، بالاضافة الى محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، وهي نسبة تدل على طبيعة عملهم والتي تستلزم الخبرة المهنية الكافية.

3. المنصب الوظيفي

الجدول رقم (15): توزيع أفراد العينة حسب المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة%
عضو مجلس إدارة	08	%09.8

مدقــق داخلي	10	%12.2
مدقــق خارجي	19	%23.2
مدير مالي	07	%08.5
مستشار مالي	07	%08.5
غير ذلك	31	%37.8
المجموع	**82**	**%100**

يبين الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من عينة عناصر الدراسة شملت وظائف لم ينص عليها في الاستمارة وتتمثل في المحاسبين المعتمدين والخبراء المحاسبين والملحقين الإداريين بنسبة 37.8%، يليها المدققون الخارجيون بنسبة 23.2% ثم المدققين الداخليين بنسبة 12.2% وبعدها ملاك الشركات وأعضاء مجلس الإدارة بنسبة تقدر بـــــ 9.8% وأخيرا المدراء الماليون والمستشارون الماليون بنفس النسبة وهي 8.5%.

ثالثا: تحليل نتائج الاستبيان

1-متغير المحور الأول: الشفافية

جدول رقم(16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الأول الشفافية

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها	63	19	00	00	00	4.77	0.415	1	23.610	0.000
تطابق التقارير مع المعايير الدولية	26	50	00	00	00	4.24	0.579	8	35.512	0.000
تطابق الممارسات مع معايير التدقيق الدولية	20	50	00	00	00	4.10	0.621	11	29.366	0.000
المساءلة المحاسبية أمام الجمعية العامة للمساهمين	31	39	02	01	01	4.18	0.818	9	74.585	0.000
التنبؤ بربحية الشركة بالنسبة للسنة المقبلة اعتمادا على القوائم المالية	29	40	20	00	00	4.17	0.750	10	43.171	0.000
وجود هيكل تنظيمي للشركة	36	40	00	00	00	4.37	0.619	5	25.268	0.000
الإفصاح عن أي تعارض في المصالح التي تحصل داخل الشركة	37	34	08	02	01	4.27	0.832	7	76.171	0.000

وجود نظام رقابة داخلي	41	35	03	03	00	03	4.39	0.733	3	60.634	0.000
تحديد المهام على مستوى الهيكل التنظيمي والفصل بينها	45	28	06	02	01	02	4.39	0.828	4	91.780	0.000
وجود خلية للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة	37	38	04	03	00	03	4.33	0.738	6	56.439	0.000
وجود تدقيق خارجي قانوني	42	35	03	00	02	00	4.40	0.783	2	64.439	0.000
جميع فقرات الشفافية							**4.3282**	**4.41445**		**44.878**	

نلاحظ من خلال الجدول رقم 16 أن أفراد العينة متفقون في ما يخص متغير الشفافية فالوسط الحسابي للأسئلة مجتمعة قد بلغ 4.3282 وبانحراف معياري قدره 0.41445 وهذا يعود إلى أن المحاسبين الجزائريين يرون أن المعايير المحاسبية الجزائرية تعمل على توافر متطلبات الشفافية من خلال تحديد هذه المعايير لشروط يفترض أن تقوم بها الشركات التي تتبنى هذه المعايير، وهذه الأخيرة عند تطبيقها ستعمل بدورها على توفر عنصر الشفافية في مخرجاتها المالية.

ومن خلال الجدول رقم 16 المتعلق بمحور الشفافية، يتضح أن أعلى متوسط حسابي كان 4.77 وهو متعلق بالفقرة الأولى التي تنص على عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها، وقيمة المتوسط الحسابي هو مؤشر مهم يدل على أن الشركات الجزائرية تهتم بضرورة الحفاظ على سرية المعلومات، في حين كان ادنى متوسط حسابي بقيمة 4.10 وهو متعلق بالفقرة الثالثة التي تنص على تطابق الممارسات مع معايير التدقيق الدولية ويعود ذلك الى خصوصية الاقتصاد الجزائري كونه خاضع لعدة تشريعات وقوانين مثل القانون التجاري القانون الجبائي من شئنها أن تعرقل التطبيق الكامل لمعايير المحاسبة الدولية، أما باقي الفقرات فالجدول رقم 16 يظهر ترتيبها وفق قيمة المتوسط الحسابي الموافق لها.

2_ متغير المحور الثاني: طريقة الإفصاح المحاسبي

جدول رقم(17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الثاني طريقة الإفصاح المحاسبي

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
احترام أخلاقـيات المهنة	58	21	02	00	01	4.65	0.655	1	103.754	0.000

وجود تقارير مالية للمدقق الخارجي (تقرير الشهادة)	35	41	05	01	00	4.34	0.652	4	61.024	0.000
توفر التقارير الخاصة	28	44	09	01	00	4.21	0.680	5	54.683	0.000
توفر تقرير مجلس الإدارة	39	35	05	03	00	4.34	0.757	3	53.610	0.000
وجود تقرير حول تقييم نظام الرقابة الداخلي الخاص بالمؤسسة	40	33	08	01	00	4.37	0.712	2	52.341	0.000
وجود تقارير غير مالية خاصة بالمؤسسة (تقارير أدبية بالحسابات الاجتماعية)	36	33	07	02	04	4.16	1.014	6	67.634	0.000
يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة حملة الوثائق فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء صناديق الاستثمار.	34	30	14	00	04	4.10	1.014	7	28.634	0.000
جميع فقرات طريقة الإفصاح المحاسبي						**4.3084**	**0.43381**		**71.293**	

يبين الجدول رقم 17 آراء أفراد عينة البحث حول دور معايير المحاسبة الدولية في توافر طرق الإفصاح المحاسبي، ومن خلال الإجابات تبين أن أفراد عينة البحث يرون أن للمعايير المحاسبية دور كبير في توافر طرق الإفصاح بواسطة التقارير المالية والتقارير الخاصة واحترام أخلاقيات المهنة فنلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي متراوح ما بين 4.10 كأدنى حد و 4.65 كأعلى حد وهذا يدل على الدور الكبير الذي تلعبه المعايير المحاسبية في توافر طرق الإفصاح المحاسبي.

ومن خلال الجدول رقم 17 المتعلق بمحور طريقة الإفصاح المحاسبي، يتضح ان أعلى متوسط حسابي كان 4.65 وهو متعلق بالفقرة الأولى التي تنص على احترام أخلاقيات المهنة، وقيمة المتوسط الحسابي هو مؤشر مهم يدل على أن احترام أخلاقيات المهنة خاصة بالنسبة للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات الدين يشرفون على عملية التدقيق الخارجي بالإضافة إلى الموظفين العاملين على مستوى خلية التدقيق الداخلي داخل الشركات، كون احترام أخلاقيات المهنة يضمن عدم الإخلال ببنود المعايير المحاسبية وتطبيق القانون بحذافيره، في حين كان ادنى متوسط حسابي بقيمة 4.10 والتي تتعلق بإجابة أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة حملة الوثائق فيما يتعلق بتقرير

المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء صناديق الاستثمار، فبسبب الأعراف والطبيعة الاجتماعية للمجتمع الجزائري فان مساءلة أعضاء الإدارة ليست بالأمر السهل بسبب عدم الإفصاح الملائم من طرف هؤلاء الآخرين ويعود ذلك لأسباب شخصية سيكولوجية، فليس كل مالك شركة هو شخص متمكن من حيث الناحية العلمية والعملية في مجال نشاط شركته التجاري بالإضافة إلى أن ثقافة انفصال الملكية عن التسيير ليست متفشية في المجتمع الاقتصادي الجزائري، أما باقي الفقرات فالجدول رقم 17 يظهر ترتيبها وفق قيمة المتوسط الحسابي الموافق لها.

3_متغير المحور الثالث: المحتوى المعلوماتي

جدول رقم(18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الثالث المحتوى المعلوماتي

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
توفر معلومات عامة عن الشركة	50	26	03	02	01	4.49	0.789	1	112.512	0.000
توفر معلومات عامة حول مجلس الإدارة	26	47	05	03	01	4.15	0.788	4	96.049	0.000
وجود معلومات بخصوص قيد الشركة في البورصة (خاص بشركات SPA)	58	10	04	02	08	4.32	1.285	2	134.341	0.000
وجود معلومات عن تداول اسهم الشركة في البورصة	24	45	03	00	10	3.89	1.197	9	50.195	0.000
وجود معلومات عن برامج وأنشطة الشركة التجارية	18	49	10	01	04	3.94	0.921	8	87.634	0.000
توفر معلومات عن كيفية إمساك المحاسبة ونظام الإعلام الآلي	22	52	03	04	01	4.10	0.780	5	113.976	0.000
وجود معلومات عن الأداء الاستثماري	22	48	07	02	03	4.02	0.889	7	91.780	0.000
وجود معلومات عن الحسابات الثانوية	40	30	08	01	03	4.26	0.953	3	74.951	0.000
وجود معلومات عن الحسابات المساعدة	32	34	11	01	04	4.09	1.009	6	59.341	0.000

جميع فقرات المحتوى المعلوماتي							4.1382	0.63134	88.244	

من خلال الجدول رقم 18 يتضح أن جميع أفراد العينة متفقون حول توافر محتوى المعلومات المحاسبية المعدة والمقدمة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية مابين3.89 و 4.49، حيث أن اصغر متوسط حسابي متعلق بمعلومات حول تداول أسهم الشركة في البورصة وقد كانت معظم الإجابات ذات دور متوسط في هذه الفقرة بالتحديد نظرا لكون البورصة في الجزائر غير نشطة ولا تضم عددا معتبرا من شركات المساهمة، كما نلاحظ أن أعلى متوسط حسابي كان 4.49 للفقرة الأولى وهو بخصوص توفر معلومات عامة حول الشركة، وهو امر بديهي لابد منه ، في حين كان ادنى متوسط حسابي بقيمة 3.89 المتعلق بالفقرة التي تنص على وجود معلومات عن تداول اسهم الشركة في البورصة، ويعود الانخفاض هنا الى ركود بورصة الجزائر وانعدام نشاطها وكذا قلة شركات المساهمة الناشطة على مستواها، أما إجابات أفراد العينة الأخرى فقد عكست ميل هذه الإجابات إلى ما يوحي بان المعايير المحاسبية قد صدرت لمعالجة العناصر المحاسبية والأحداث الاقتصادية بالدرجة التي يبينها الجدول أعلاه.

4_متغير المحور الرابع: الثروة

جدول رقم(19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الرابع الثروة

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
جذب الاستثمارات للشركات المطبقة للمعايير المحاسبية	41	30	05	01	05	4.23	1.058	1	78.477	0.000
الرفع من كفاءة تخصيص الموارد المتاحة	19	55	04	01	03	4.05	0.815	6	126.049	0.000
العمل على خفض التكاليف المترتبة على الاقتراض من البنوك	28	45	04	01	04	4.12	0.935	3	91.293	0.000
تخفيض تكاليف الحصول على رأس المال	25	44	08	00	05	4.02	0.981	7	47.268	0.000
ارتفاع القيمة السوقية للشركة	34	37	05	01	05	4.15	1.032	4	75.073	0.000
تحقيق عائد مناسب على	39	31	07	02	03	4.23	0.972	2	73.122	0.000

الاستثمار									
انخفاض درجة المخاطرة المترتبة عن الاستثمارات	36	30	08	01	07	4.06	1.169	5	58.7854	0.000
جميع فقرات الثروة						**4.1237**	**0.80242**		**55.195**	

من خلال الجدول رقم 19 يتبين أن للمعايير المحاسبية دور في خلق الثروة إذ بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي 4.1237 وبانحراف معياري قدره 0.80242 حيث تبين أن للمعايير المحاسبية دور في سلوك الأفراد الاقتصادي والشركات، حيث ومن جانب آخر تبين أن للمعايير المحاسبية دور في جذب الاستثمارات و تشغيل الأسواق المالية إذ أن للمعايير المحاسبية دور في توفر لغة محاسبية مشتركة يمكن لأي مستثمر في العالم فهمها حيث تعمل على توحيد الأنظمة المحاسبية ومن ثم يقل التباين بين هذه الأنظمة المحاسبية مما يسهل فهم المخرجات المحاسبية في أي بيئة من بيئات الأعمال، وهذا الأمر لا يتوقف عند هذا الحد حيث بينت الدراسة من خلال الجدول رقم 19 أن للمعايير المحاسبية دور في زيادة الثقة بالتقارير المحاسبية، وذلك لمعرفة مستخدمي هذه التقارير للسياسة المحاسبية المتبعة في إعداد التقارير المحاسبية اعتمادا على المعايير المحاسبية، أيضا فان الحصول على قرض ما من البنوك بالنسبة للشركات المطبقة لهذه المعايير سيكون سهلا، إذ أن كل مَصرف قبل منح القرض يقوم بالاطلاع على القوائم المالية لعدد من السنوات المنقضية وتحليلها، وتزيد فرصة الشركات في الحصول على القرض كلما حققت شروط المصرف أو البنك المتمثلة في الحد من توزيع الأرباح وعدم الاستفادة من الدخل مثلا بين الفترات لمصلحة إدارة الشركة بالإضافة إلى الرقابة التي يضعها البنك على الشركة المستفيدة من القرض ولذلك فان البنك يقوم بمنح الائتمان أو القرض للشركات المطبقة للمعايير المحاسبية لان ذلك يكون أكثر أريحية بالنسبة له.

5_متغير المحور الخامس: الإنصاف

جدول رقم (20): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور الخامس الإنصاف

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
عدم التحيز في الإفصاح عن المعلومات لطرف فئة معينة	57	18	04	00	03	4.54	0.892	1	93.512	0.000
توزيع الموارد المتاحة بشكل أفضل	26	49	05	01	01	4.20	0.710	3	107.268	0.000

تحقيق الأهداف التي أقيمت من اجلها المؤسسة	47	31	03	01	01	4.50	0689	2	73.122	0.000
جميع فقرات الإنصاف						**4.4106**	**0.60018**		**74.293**	

إن المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية سوف تؤدي إلى إنصاف مستخدمي القوائم المالية، فمن خلال الجدول رقم 20 يتبين أن الوسط الحسابي لمتغير الإنصاف للأسئلة الكلي هو 4.4106 أي أن المعلومات المحاسبية لن تكون متحيزة لطرف فئة معينة أو لصالح فئة دون الأخرى وبالتالي سيكون هناك نوع من الاتفاق حول نتائج أعمال الشركة ومركزها المالي بين الملاك والدائنين والمستثمرين من جهة والإدارة من جهة أخرى وبالتالي فان نتائج الدراسة أتت لتؤكد على الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في إنصاف مستخدمي المعلومات المحاسبية مما يضمن توزيعا امثل للموارد الاقتصادية.

6_متغير المحور السادس: المساءلة

جدول رقم(21): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور السادس المساءلة

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
إجراء مقارنة بين الشركة والشركات الناشطة في نفس القطاع	55	17	05	00	05	4.43	1.054	2	82.098	0.000
إجراء مقارنة بين الشركة نفسها عبر الزمن (مقارنة نتائجها عبر السنوات)	24	52	03	01	02	4.16	0.761	6	118.854	0.000
القدرة على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمار	32	36	10	02	02	4.15	0.904	7	66.049	0.000
تمكين إدارة السوق المالي من مراقبة أداء الشركات من خلال مراقبة تقاريرها المالية	62	12	02	02	04	4.54	1.021	1	162.634	0.000
تحسن أداء القائمين	26	49	05	01	01	4.22	0.685	5	53.951	0.000

على الشركة وتمكينهم من مراقبة أفضل									
تمكن الأطراف دوي العلاقة بالشركة (مقرضين، هيئات ضريبية...) من قراءة صحيحة لوضع الوحدة الاقتصادية ومن ثم الاستناد على مخرجات النظام المحاسبي القائم على المعايير المحاسبية من مساءلة الإدارة.	20	56	04	01	01	4.13	0.662	8	134.707	0.000
القدرة على تحسين التعاقد مع الإطارات المسيرة	32	33	13	00	04	4.09	0.996	9	30.098	0.000
توفر أدلة عمل مرشدة للمحاسبين القانونيين تمكنهم من بذل عناية كافية عند تقديم خبرتهم للآخرين	25	46	06	03	02	4.09	0.864	10	88.122	0.000
إزالة الغموض عن مستخدمي القوائم المالية من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم موحدة	33	43	02	01	03	4.24	0.869	4	98.000	0.000
الحد من الغش في القوائم المالية	46	28	04	01	03	4.38	0.925	3	96.415	0.000
جميع فقرات المساءلة						**4.1415**	**0.62042**		**83.073**	

بلا شك فان المعلومات المحاسبية التي تعرف كيفية قياسها والإفصاح عنها من خلال معرفة المعايير التي تم الاعتماد عليها في القياس والإفصاح عن البند المحاسبي محل المعالجة، هي معلومات يمكن أن تستخدم في مساءلة الآخرين، أي يمكن أن تستخدم المعلومات المحاسبية من قبل أطراف عدة لمساءلة القائمين على الوحدة الاقتصادية، فكما نعلم أن المستخدمين متعددون منهم من هم خارج المنشأة كالمستثمرين والدائنين وهيئات الضرائب وغيرها ومنهم من هم داخليون كالموظفين والنقابات التي تمثلهم، ومن خلال إجابات أفراد العينة تبين أن للمعايير المحاسبية دور في تحقيق المساءلة، إذ كان المتوسط الحسابي الإجمالي 4.2415 بانحراف معياري قدره 0.62042، فالمعايير المحاسبية تتصف بالثبات النسبي أي أنها لا تتغير خلال فترات قصيرة أو وفق رغبات الإدارة، بل تصدر من قبل الجهات المخولة

بالإصدار وتبقى حيز التطبيق مما يؤدي إلى ثبات السياسة المحاسبية المتبعة، ومن ثم ثبات التطبيقات المحاسبية، مما يسمح بدوره بمقارنة الوحدات الاقتصادية مع مثيلاتها في نفس القطاع، وكذلك مقارنة القوائم المالية للوحدة بحد ذاتها لسنوات متتالية. وهذا ما قمنا بإثباته من خلال الدراسة حيث أن المتوسط الحسابي كان 4.26 و 4.16 على التوالي.

إن إمكانية المساءلة وفهم مخرجات النظام المحاسبي تمكن الأطراف ذوي المصلحة من اتخاذ القرارات الرشيدة وتجنب المخاطرة في استثمارات لا فائدة ترجى منها.

7_متغير المحور السابع: الاستقلالية

جدول رقم(22): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات ونتائج كاي تربيع لمتغير المحور السابع الاستقلالية

الفقرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا	متوسط حسابي	انحراف معياري	الأهمية وفق المتوسط الحسابي	قيمة كآي تربيع	قيمة مستوى الدلالة
استقلالية السياسة المحاسبية عن الإدارة	38	29	07	05	03	4.15	1.056	2	62.390	0.000
استقلالية نتائج النظام المحاسبي عن رغبات الإدارة	16	53	06	04	03	3.91	0.892	4	108.610	0.000
تحديد المكافآت من خلال النتائج المحققة في الشركة بعيدا عن رغبة الإدارة	25	47	03	04	03	3.06	0.934	3	92.878	0.000
فصل الإدارة عن التسيير والفصل بين المهام	28	34	08	05	07	3.87	1.205	5	44.707	0.000
الحياد في إعداد التقارير المالية	45	29	03	04	01	4.38	0.870	1	94.341	0.000
جميع فقرات الاستقلالية						**4.0732**	**0.69815**		**57.024**	

بما أن المعايير المحاسبية ماهي إلا ترجمة المبدأ المحاسبي إلى إجراء عملي، أي أنها جسر بين التنظير والواقع فالمبدأ المحاسبي الذي يكون دليل إرشاد عام يأتي معه دور المعيار المحاسبي ليكون مرشدا للمحاسب بخصوص معالجة عنصر محاسبي وبيان طريقة معالجته، أي أن المعيار المحاسبي يحد

طريقة المعالجة المحاسبية، فان إدارة الشركة تكون بعيدة نسبيا عن تحديد أي الأساليب يجب أن تتبع لمعالجة هذا العنصر أو ذاك، بمعنى انه عند توفر المعايير المحاسبية فانه ستكون هناك أيضا استقلالية نسبية للسياسة المحاسبية عن الإدارة وهذا ما تؤكده الدراسة من خلال الجدول رقم 22 فهو يشير إلى أن المتوسط الحسابي للأسئلة مجمعة بالنسبة لمتغير الاستقلالية 4.0732 وبانحراف معياري 0.69815، وينعكس هذا الاستقلال على عوائد الإدارة من المكافآت التي تستند في حسابها على نتائج الأعمال المعدة وفق المعايير المحاسبية ومن ثم عد تدخل الإدارة في احتساب مكافآتها.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات

يلخص الجدول الموالي نتائج اختبار كآي تربيع للمتغيرات المبحوثة من أجل التحقق من صحة الفرضيات التي تم الإشارة إليها في بداية الدراسة

جدول رقم(23): نتائج اختبار كآي تربيع لمتغيرات الدراسة

المتغير	الفرضية	قيمة كاي تربيع	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الشفافية	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الشفافية	44.878	0.000	تقبل
طريقة الإفصاح المحاسبي	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإفصاح	71.293	0.000	تقبل
المحتوى المعلوماتي	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المحتوى المعلوماتي	88.244	0.000	تقبل
الثروة	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الثروة للشركات	55.195	0.000	تقبل
المساءلة	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المساءلة	83.073	0.000	تقبل
الإنصاف	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإنصاف	74.293	0.000	تقبل
الاستقلالية	هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الاستقلالية	57.024	0.000	تقبل

- **الفرضية الأولى: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الشفافية**

يظهر من الجدول رقم 23 أن قيمة كاي تربيع 44.878 بمستوى دلالة 0.000 مما يدل على دور مهم للمعايير المحاسبية في توفر الشفافية للمعلومات المحاسبية، وحيث ان مستوى الدلالة المستخرج اقل من مستوى الدلالة المعتمد 0.05 فانه نقبل الفرضية القائلة بأنه هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الشفافية ونفسر هذه النتيجة بمايلي:

1. تحديد فترات تقديم المعلومة المحاسبية وكذلك معالجة البنود بعد تاريخ إعداد الميزانية والإفصاح عنها.
2. تناول المعايير الحاسبية للبنود وتحديد كيفية قياسها وطريقة الإفصاح عنها ومكونات ذلك الإفصاح.

- **الفرضية الثانية: أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإفصاح المحاسبي**

بالاعتماد على نتائج كآي تربيع المدرجة نتائجه في الجدول 23 تقبل الفرضية الثانية التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإفصاح الملائم وقد تفسر النتيجة على النحو التالي:

1. إن المعايير المحاسبية قد حددت طريقة الإفصاح المحاسبي ومكونات هذا الإفصاح، فقد أكدت المعايير المحاسبية على إعداد القوائم الختامية الثلاث الرئيسة وهي قائمة الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.
2. تعدد المعايير التي تناولت الإفصاح المحاسبي

- **الفرضية الثالثة: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المحتوى المعلوماتي**

بالاعتماد على نتائج كآي تربيع المدرجة نتائجه في الجدول 23 تقبل الفرضية الثالثة التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المحتوى المعلوماتي، فالمعايير المحاسبية تعمل على توافر المعلومات الحاسبية حول التدفق النقدي وطبيعة تكوين رأس المال كذلك تعمل المعايير المحاسبية على توفير معلومات عن الاستثمارات وتكلفة الاقتراض من البنوك ومحاسبة التضخم والمخزون وتحديد كيفية الإفصاح كما ورد في المعيار المحاسبي رقم 10 المتعلق بكيفية الإفصاح في المصارف.

- **الفرضية الرابعة: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الثروة للشركات**

بناء على نتائج كآي تربيع المدرجة نتائجه في الجدول 23 تقبل الفرضية الرابعة التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الثروة للشركات، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة عبد الله ججاوي 2005 والتي أكدت على دور المعايير المحاسبية في خلق الثروة. فللمعايير المحاسبية آثارا في المعلومات المالية التي تقدمها المحاسبة للمجتمع، فكل طرف يتأثر بها بشكل ايجابي أو سلبي، ومن ثم فان كل طرف يحاول اعتماد المعايير التي تحقق له أعلى تعظيم للثروة وبأقل الأضرار.

- **الفرضية الخامسة: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المساءلة**

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الموضوعة في الجدول رقم 23 وقيمة كآي تربيع لمتغير المساءلة وهو 83.073 ومستوى الدلالة 0.000 تقبل الفرضية الخامسة التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق المساءلة وهذه النتيجة تؤكد الدور الذي تؤديه المعايير المحاسبية في ثبات السياسة المحاسبية ومن ثم الحد من لجوء الإدارة إلى التلاعب بالنتائج من خلال تغيير هذه السياسة المحاسبية من فترة لأخرى ومن ثم تسمح المعايير المحاسبية بتوفر معلومات محاسبية يعتمد عليها في أعراض المساءلة.

- **الفرضية السادسة: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإنصاف**

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الموضوعة في الجدول رقم 23 وقيمة كآي تربيع لمتغير الإنصاف وهو74.293 ومستوى الدلالة 0.000 تقبل الفرضية السادسة التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الإنصاف، وهذا يؤكد ان المعايير المحاسبية قد صممت لخدمة المستخدمين كافة دون استثناء، وبحياد ودون تفضيل طائفة من المستخدمين على غيرها.

- **الفرضية السابعة: هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الاستقلالية**

بناء على نتائج اختبار الفرضيات الموضوعة في الجدول رقم 23 وقيمة كآي تربيع لمتغير الاستقلالية

وهو 57.024 ومستوى الدلالة 0.000 تقبل الفرضية السابعة التي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق الاستقلالية، أي ان السياسة المحاسبية للوحدات الاقتصادية مستقلة ولو بشكل نسبي عن إدارات هذه الوحدات.

- **الفرضية الرئيسية: هناك دور تؤديه المعايير المحاسبية الجزائرية لدعم حوكمة الشركات**

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن الفرضية الرئيسة للدراسة مقبولة، والتي تنص على أن هناك دور للمعايير المحاسبية الجزائرية في تحقيق متطلبات حوكمة الشركات وذلك نتيجة قبول الفرضيات السبعة كما هو مبين في الجدول رقم 23.

خلاصة الفصل:

تم خلال هذا الفصل عرضنا نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بمعرفة دور المعايير المحاسبية في دعم حوكمة الشركات، وقد اقتصرت الدراسة على 82 استبيان صالح للتحليل الإحصائي من أصل 90 استبيان، وبعد تفريغ استبيانات البحث واستخدام بعض الأساليب الإحصائية، تم اختبار فرضيات البحث الموضوعة، حيث تم التوصل إلى قبول جميع الفرضيات واثبات العلاقة الوطيدة بين متغيري الدراسة.

الخاتمـــة

نتيجة للتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم في ظل ما يعرف بالعولمة الاقتصادية، وتنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، ظهرت الحاجة إلى الحد بين الاختلافات في الأنظمة المحاسبية للدول مما يضمن قراءة موحدة للمعلومات المالية المقدمة للأطراف المستخدمة لها.

ونتيجة لذلك فقد تزاد الاهتمام في السنوات القليلة الماضية بموضوع التوافق والتوحيد المحاسبي على الصعيد العالمي، وأدى ذلك لتشكيل لجنة المعايير المحاسبية الدولية والتي تعمل على وضع المعايير المحاسبية الدولية، حيث تحظى هذه الأخيرة بالقبول العام، وتوفر محتوى معلوماتي ذو جودة عالية وبشفافية كما تعتمد على طريقة موحدة في الإفصاح عن المعلومة المحاسبية، كما يؤدي الاعتماد عليها إلى توفر الثروة ورؤوس الأموال للمستثمرين، بالإضافة إلى الاستقلالية وإنصاف جميع مستخدمي القوائم المالية وكلها متغيرات ما معالجتها من خلال البحث لإثبات الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في دعم وتعزيز حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الجزائرية، فبتحليل بيانات الدراسة التي جمعت من خلال استمارة وزعت، منها 82 صالحة للتحليل الإحصائي، وجدنا انه للمعايير المحاسبية دورا في توافر الشفافية وطريقة الإفصاح والمحتوى المعلوماتي والثروة والإنصاف والمساءلة والاستقلالية، وهذا ما يثبت صحة الفرضيات التي قمنا بوضعها، حيث أن إصدار المعايير المحاسبية الجزائرية يعد أمرا في غاية الأهمية، إلا أن محدودية العناصر المالية التي تعالجها لا يسمح لها بتغطية جميع جوانب المتغيرات البيئية الحاصلة في بيئة الأعمال، كون الاقتصاد الجزائري له خصوصياته من حيث التشريعات والقوانين خاصة الضريبية منها حيث انه في بعض الأحيان تجد تشريعا قانونيا مخالفا لنص المعيار المحاسبي بحد ذاته لعدم القدرة على تطبيقه في بيئة الأعمال الاقتصادية الجزائرية كونها تحظى ببعض الخصوصية وذلك ما تسبب في عدم وجود نظام متكامل لحوكمة الشركات للوقت الحاضر ، بل إن مثل هذا النظام قد يوجد ضمنيا مع توافر أقلية التشريعات القانونية المواكبة للمعايير المحاسبية الدولية، بمعنى أن الحوكمة كنظام متكامل غير موجود في الجزائر وإنما توجد أجزاء من هذا النظام لان لنظام الحوكمة أبعاد عدة، فيها ماهو محاسبي ، إداري، اقتصادي أو قانوني، فتوفر احد هذه الاشتراطات لا يعني توفر النظام ككل وبشكل كامل، حيث يجدر أن تتوفر كل الاشتراطات ليتحقق النظام كليا.

وكمحاولة لإزالة هذا الإشكال ارتأينا أن نقدم من خلال هذه الدراسة جملة من الاقتراحات وأهم عنصر ننطلق منه هو العمل على إصدار دليل جزائري لحوكمة الشركات ينطلق من متطلبات البيئة الجزائرية، واستئناف إصدار المعايير المحاسبية الجزائرية وكذا العمل على مواكبة المستجدات في البيئة المحاسبية العالمية، وطرح ما يناسبها من معالجات محاسبية على شكل معايير، بالإضافة إلى إعادة النظر

في التشريعات القانونية التي تتماشى عكس تيـــــار حوكمة الشركات ومحاولة تقنينها بما يخدم مصلحة الاقتصاد والحوكمة أيضا، وهذا لا يحدث إلا بفهم حوكمة الشركات ودراستها بأبعادها كافة الاقتصادية والقانونية والإدارية لأغراض تقوية الاقتصاد الوطني وتعزيز الثقة به.

قائمـــة المراجـــع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- أبو المكارم وصفي عبد الفتاح ، **المحاسبة المالية المتوسطة، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.

2- أبو زيد محمد مبروك ، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، المملكة المتحدة، 2005.

3- أبو طالب يحيى محمد ، **المحاسبة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

4- أمين السيد احمد لطفي، **إعداد القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008

5- أمين السيد أحمد لطفي، **المحاسبة الدولية في الشركات متعددة الجنسيات**، الدارالجامعية، مصر، 2004.

6- أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة الدولية وأسواق رأس المال، الدار الجامعية**، الاسكندرية، 2005.

7- أمين السيد أحمد لطفي، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

8- بن درويش عدنان بن حيدر ، **حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة**، اتحاد المصارف العربية، 2007.

9- بوتين محمد ، **المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS**، الصفحات الزرقاء للنشر، الجزائر، 2010.

10- تشوي فريديريك وآخرون، ترجمة محمد عصام الدين زايد واحمد حجاج، **المحاسبة الدولية**، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004.

11- جربوع يوسف محمد و عبد الله سالم ، **المحاسبة الدولية مع التطبيق العلمي لمعايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

12- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (أرون ASKA)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية IFRS، المملكة الأردنية الهاشمية، 2008

13- جمعية المحاسبين القانونيين، **المعايير الدولية لإعداد التقارير الماليةIFRS** ، الطبعة الثانية، عمان، 2008.

14- حسن صلاح ، **البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال**، معايير حوكمة المؤسسات المالية، ط 1، دار الكتاب الحديث، مصر، 2010.

15- حماد طارق عبد العال ، **حوكمة الشركات، المبادئ التجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

16- حماد طارق عبد العال ، **قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل،** الدار الجامعية، مصر، 2006.

17- حماد طارق عبد العال ، موسوعة المعايير، **الأدوات المالية الاعتراف والقياس والإفصاح،** الجزء الثالث، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

18- حماد طارق عبد العال ، **موسوعة معايير المحاسبة،** شرح قائمة معايير المحاسبة الدولية الحديثة ومقارنتها مع المعايير الأمريكية والبريطانية والعربية والخليجية والمصرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.

19- حمدان مأمون ، **تطبيق معايير المحايبة الدولية في سوريا،** جمعية المحاسبين القانونيين، سوريا، 2008.

20- حمدان مأمون ، **مقدمة عن معايير المحاسبة الدولية،** جمعية المحاسبين القانونيين السورية، دمشق، دون سنة نشر.

21- حنان رضوان حلوان ، **النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المفاهيم،** دار وائل للنشر، الأردن، 2003.

22- الخضري محسن أحمد ، **حوكمة الشركات،** مجموعة النيل العربية، ط 1،القاهرة، 2005.

23- الربيعي حاكم محسن و الراضي حمد عبد الحسين ، **حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة،** دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

24- الزين علي أحمد و صبحي محمد حسني عبد الجليل ، **مبادئ وممارسات حوكمة الشركات،** المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2009.

25- سليمان محمد مصطفى ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد الإداري والمالي،** الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

26- شحاتة السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات،** الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007.

27- شرويدر ريتشارد وآخرون، ترجمة خالد علي أحمد كاجيجي وإبراهيم محمد فال، **نظرية المحاسبة،** دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

28- فرحات علاء و المشهداني ايمان شيحان ، **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف،** دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

29- القاضي حسين وحمدان مأمون، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، عمان، 2008.
30- القاضي حسين و حمدان مأمون ، **نظرية المحاسبة**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2006.
31- نور عبد الناصر و الججاوي طلال ، **المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية، متطلبات التوافق والتطبيق**، جامعة الاسراء، الأردن، 2010.
32- هلالي حسين مصطفى ، **مقدمة في أصول المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1995.
33- وارد خليل عطا الله و عبد الفتاح محمد ، **الحوكمة المؤسسية**، مكتبة الحرية للنشر، مصر، 2008.

- **المجلات والدوريات:**

1- اقبال عمر و مشعلاني توفيق ، **تدقيق التحكم المؤسسي (حوكمة الشركات) في ظل معايير الدقيق المتعارف عليها "إطار مقترح"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2012/02، جامعة جرش، عمان.
2- بركات إبراهيم محمد ، **دور معايير المحاسبة الدولية في تطوير إدارة المعرفة المحاسبية في العالم لعربي "حالة الأردن"**، مجلة الدراسات المالية، الأردن، العدد الثاني، 2004.
3- توفيق محمد شريف ، **رؤية مستقبلية نحو المحاور الأساسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية**، مجلة الإدارة العامة، لعدد 55، الرياض، سبتمبر، 1987.
4- محمود مها و ريحاوي رمزي ، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات، (حالة دراسة لشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، سورية، 2008.

- **المذكرات والأطروحات:**

1- أبو حماد ماجد إسماعيل ، **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، دراسة ميدانية على الشركات المندمجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجيستر، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009.
2- الأغا عماد سليم ، دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الأزهر، فلسطين، 2011.
3- آل الغزوي حسين عبد الجليل ، **حوكمة الشركات وأثرها على جودة الإفصاح في المعلومات المحاسبية**، دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجيستر في المحاسبة و التحليل المالي، الأكاديمية العربية في الدنمارك، 2010.

4- بلغيت مداني ، **أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في ظل اعمال التوحيد الدولية بالتطبيق على حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.

5- بن علي عبد الغاني ، **أزمة الرهن العقاري وأثرها في الأزمة المالية العالمية**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، في التحليل الاقتصادي جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.

6- بورويسة سعاد ، **أثر تطبيق المعايير المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة)**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2010.

7- حواس صلاح ، **التوجه الجديد نوع معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

8- زلاسي رياض ، **اسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية**، دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجزائرية، مذكرة ماجيستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010.

9- شامرية خولة ، **دور المراجعة الداخلية في تحقيق الحوكمة**، مذكرة ماجيستر تخصص مالية ونقود، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عباس لغرور، خنشلة، الجزائر، 2010.

10-عثماني سفيان ، **المراجعة الخارجية ومدى فعاليتها في حوكمة الشركات الاقتصادية**، مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص، مالية وحوكمة الشركات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/3013.

11-غلاب فاتح ، **تطور وظيفة الترقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة**، دراسة لبعض المؤسسات الصغيرة الصناعية، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

12-قباجة عدنان، **أثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، 2008.

- **الملتقيات والمؤتمرات والأيام الدراسية:**

1- آل سبيب دريد وآخرون، **أهمية تطوير هيئة الرقابة على الأوراق المالية لرفع كفاءة السوق المالي world com حالة شركة أمريكية**، المؤتمر العلمي الرابع لاستراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، جامعة الزيتونة، عمان، 2005.

2- بريش عبد القادر و حمو محمد، **البعد السلوكي والأخلاقي لحوكمة الشركات ودورها في التقليل عن آثار الأزمة العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي 20،21 أكتوبر، 2009.

3- بلعادي عمار ، **دور حوكمة الشركات في إرساء قواعد الشفافية والافصاح**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، واقع، رهانات وآفاق، العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر، يومي 7 و 8 ديسمبر 2010.

4- بوعظم كمال و زايدي عبد السلام ، **حوكمة الشركات ودورها في التقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقع الأزمات مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول حوكمة الشركات وأخلاقيات مؤسسات الأعمال، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، يومي 18،19 نوفمبر 2009.

5- تيقاوي العربي ، **النظام المحاسبي الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق في البيئة الجزائرية**، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 13 و14 ديسمبر، 2011.

6- الدوغجي علي حسين ، **حوكمة الشركات وأهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقاليد المالية**، مداخلة، جامعة السليمانية، بغداد، دون سنة نشر.

7- الزين منصوري ، **متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي المحاسبي الجديد في ظل المحاسبية الدولية، تجارب، آفاق، تحديات، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير _جامعة الوادي_ الجزائر، يومي 17_18 جانفي 2010.

8- مخلوف أحمد، **الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية لحوكمة الشركات**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي20،21 أكتوبر، 2009.

9- مرابط ساعد ، **الأزمة المالية العالمية 2008**، الجذور والتداعيات، مداخلة بالملتقى العلمي الدولي حول الأزمة العالمية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 21/20 أكتوبر 2009.

10-ميخائيل أشرف حنا ، **دقيق الحسابات وأطرافه في إطار منظومة حوكمة الشركات**، المؤتمر العربي الأول، القاهرة، سبتمبر 2005.

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية

- **LES LIVRES**

1- Bernard Raffournier et autre, **Comptabilité Internationale**, Vuibert, Paris, 1997

2- C. Maillet Baudrier, **Les norms Comptables International IAS/IFRS**,4eme édition, Foucher,Paris, 2006 /2007

3- Christel Decock good et Frank dosne**, Comptabilité international IAS/IFRS EN Pratique**, économica, Paris, 2005

4- Christian hoarau**, place et role de la normalisation comptable en France**, revue français de gestion, carin,2003

5- Eve CHAIPELLO et autres**, Les normes Comptables internationales, instruments du Capitalisme financier**, la Découverte, Paris, France, 2005

6- Jaques Mistral, **les normes Comptables Post_ENRON**, La Documentation française, Paris, 2003

7- Jean Jacques Julian, **Les Normes Comptabilité Internationales IAS_IFRS**, 2éme Édition, Foucher, Paris, 2007/2008

8- Odile Barba &Lauriut Didelot, **Maitriser Les IFRS**, Groupe De Gestion RF,4 Édition, Paris, 2009

9- Petre Walton, **la normalisation comptable international orgine pratique et enjeux**, revue française de gestion, carin, 2003

10- Robert Obert, **Paratique des IFRS**, 3éme Edition, Dunod, Paris,2006

11- ROSS M. Skinner and J.AlexMilburn, **Adaptation française : NadiCHLALA,JaquesFortin,Normes Comptables (Analyse et Concepts)**, 2éme Edition, Québec,Canada,2003

12- Samson belair, **deloitte et touche, guide de refrrence sur IFRS 2007**,un guide de IAS plus,France

13- Walton Peter, **la Comptabilité Anglo-Saxonne**, Edition la découvert,Paris,1996

- **LES THESES:**

1- Michael Jensen and clifford Smith, **«Stock older, Mangers, and Creditor Intrests: Applications Of Agency Theory»,** Harrard Business School,1985,

- **LES SEMINAIRES:**

1- BARU Elena, **40 ans de recherche en hormonization comptable internationale**, 25 émécongés de l'association francophone de comptabilité, Orléan,le 12_14 mai 2004

2- P. Nicolle**, les règles comptables et leur évolution**, académie de Créteil, Paris, Journée du 24/03/2005

3- TarckEssayouti, Séminaire sur Les Normes IFRS, Hôtel Aourassi, Alger, Le 18/19 Décembre, 2004

- **LES SITES WEB :**

1- www.iasc.org.uk/cmt/0001.asp consulté le 24/03/2016

2- http://www.iasplus.com/dttpubs/pocket 2008 consulté Le 2016/04/01

3- http://rfcomptable.grouperf.com/depeches/18142.html,consulté Le2016/04/16

4- حامد داود الطلحة، **معايير المحاسبة الدولية النشأة والمفهوم**، http://www.acc4arzb.com تم الاطلاع يوم 2016/04/06.

5- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي تم الاطلاع يوم 09/04/ 2016 www://gccaao.org

6- www.Startines.com/?t=23539451,consulté Le 2016/04/10

قائمـــة الملاحـــق

ملحق رقم01 : قائمة عينة الدراسة

N°	اسم الشركة أو الجهة التي قامت بتعبئة الاستمارة	العنوان	الاستمارات المدفوعة	الاستمارات المقبولة	الاستمارات الضائعة
01	*Farid Boudjatit (C.A.C)*	*Taher Jijel*	*1*	*1*	*0*
02	*Mohamed Salah Chetouane (C.A.C)*	*Taher Jijel*	*1*	*1*	*0*
03	*Said Sissaoui (C.A.C)*	*Taher Jijel*	*02*	*02*	*0*
04	*Messaoud Boulaarouk (C.A.C)*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
05	*Seddik Boulassel (C.A.C)*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
06	*Hocine Belafkir (C.A.C)*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
07	*Mahfoud Samah (Comptable agrée)*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
08	*Port Djen Djen*	*Achouat Jijel*	*03*	*03*	*0*
09	*Société de production d'électricité*	*Achouat Jijel*	*03*	*03*	*0*
10	*Yazid Boudaba (C.A.C)*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
11	*Henkel Algerie*	*Reghaia Alger*	*02*	*02*	*0*
12	*Cocacola Algerie*	*Rouiba Alger*	*01*	*01*	*0*
13	*Pepsi Algérie*	*Rouiba Alger*	*01*	*01*	*0*
14	*SPA Lu Algerie*	*Reghaia Alger*	*01*	*01*	*0*
15	*SARL Setif Medic*	*Sétif*	*01*	*01*	*0*
16	*Upromedic SPA*	*Sétif*	*01*	*01*	*0*
17	*SPA Diphaco*	*Constantine*	*01*	*01*	*0*
18	*SARL Mami Procopharm*	*Constantine*	*01*	*01*	*0*
19	*SPA ABC Med*	*Tizi Ouzou*	*01*	*01*	*0*
20	*Transit Madala*	*Béjaia*	*01*	*01*	*0*
21	*SARL Disprop*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
22	*SNC Co.Ji.Pharm*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
23	*SARL Para Est*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
24	*SNC Noudjoum Edhiaa*	*Mzair Jijel*	*01*	*01*	*0*
25	*SARL CTNZ Brothers*	*Mzair Jijel*	*01*	*01*	*0*
26	*SNC Helab Et Associés*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
27	*SNC Chebira Et Frères*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
28	*SARL Djamaa Grand Traveau et Industrie*	*Elizi*	*01*	*01*	*0*
29	*Abdelhakim Boussalem (C.A.C)*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
30	*SARL Alcomidex*	*Achouat Jijel*	*01*	*01*	*0*
31	*SARL Atanour Boissons*	*Tassoust Jijel*	*01*	*01*	*0*
32	*EURL Agro-Kiss*	*Tassoust Jijel*	*01*	*01*	*0*
33	*EURL Lidas*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
34	*BDL*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
35	*BADR*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
36	*EURL D.S.S*	*Mila*	*01*	*01*	*0*
37	*Mokhtar Chemmaa (C.A.C)*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
38	*SARL Rêve Mondial (import-export)*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
39	*EURL Safe Travel Wheels*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
40	*SNC Himeur Et Associés*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*

41	*EURL Djen Djen Industrie et Construction*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
42	*Cassap El Kennar*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
43	*Cassap Taher*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
44	*SNC Ayachi*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
45	*Société de travaux d'électrification*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
46	*Salama Assurance Algerie*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
47	*SNC Djaafri Et Frères*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
48	*Africaver*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
49	*SARL EGR Rekima*	*jijel*	*01*	*01*	*0*
50	*SPA TARKIB*	*Sétif*	*01*	*01*	*0*
51	*SNC Lebdjiri frères*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
52	*EURL Rimas*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
53	*EURL Carré D'or*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
54	*EURL Oiseaux de Paradis*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
55	*EURL Bouzekri Sable et Mine*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
56	*SARL El Fanek D'or*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
57	*SARL STE Frères Bouhanoune*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
58	*SARL BIOREM*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
59	*ALTUMET ANABIB*	*Reghaia Alger*	*05*	*02*	*03*
60	*EURL Jijel Auto Pièces*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
61	*EURL IBN Erif*	*Taher Jijel*	*01*	*01*	*0*
62	*EURL El Djawda Aluminium*	*Tassoust Jijel*	*01*	*01*	*0*
63	*SARL S.I.B.L*	*Jijel*	*02*	*01*	*01*
64	*SARL SOMIMI*	*Jijel*	*04*	*03*	*01*
65	*Tahar Cheroual (Comptable Agrée)*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*
66	*SNC El Amel Z.C*	*Tassoust Jijel*	*01*	*01*	*0*
67	*SNC Bouzekri Extraction Carrière + Traveaux Batiments*	*Milia Jijel*	*03*	*02*	*01*
68	*EURL Lani Motors (import-export)*	*Jijel*	*01*	*01*	*0*
69	*Mobilis*	*Alger*	*02*	*01*	*01*
70	*Ooredoo*	*Alger*	*02*	*01*	*01*
71	*Djezzy*	*Alger*	*01*	*01*	*0*
72	*Yahia Abdelmadjid Moulin*	*Milia Jijel*	*01*	*01*	*0*

C.A.C : Commissaire Aux Comptes.

ملحق رقم 01/02 : استبانة الدراسة باللغة العربية

جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تحية طيبة وبعد،

نضع بين أيديكم استمارة لدراسة "**المعايير المحاسبية ودورها في تعزيز حوكمة الشركات "– دراسة حالة الجزائر**–"راجين التفضل بالإطلاع وبيان الرأي بتأشير الإجابة المناسبة من وجهة نظركم، حيث أن استكمال الإجابة عن كافة عبارات الاستمارة والدقة في الإجابة ستنعكس بالتأكيد على دقة النتائج التي سيتم التوصل لها، علما بأن كافة المعلومات الواردة في الاستمارة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم على تعاونكم معنا
الطالبة : مروة بوجعطيط

القسم الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

1- المؤهل العلمي ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

غير ذلك.....

2- سنوات الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10 سنوات ☐
من 11 الى 15 سنة ☐ 16 سنة فأكثر ☐

3- المنصب الوظيفي: عضو مجلس إدارة ☐ مدقق داخلي ☐ مدقق خارجي ☐
مدير مالي ☐ مستشار مالي ☐

غير ذلك : .....

القسم الثاني : محاور الاستبانة

المحور الأول: الشفافية

الرقـــــــم	الفقـــــرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
01	عدم تسريب المعلومات قبل الإعلان عنها	☐	☐	☐	☐	☐
02	تطابق التقارير مع المعايير الدولية	☐	☐	☐	☐	☐
03	تطابق الممارسات مع معايير التدقيق الدولية	☐	☐	☐	☐	☐
04	المساءلة المحاسبية أمام الجمعية العامة للمساهمين	☐	☐	☐	☐	☐
05	التنبؤ بربحية الشركة بالنسبة للسنة المقبلة اعتمادا على القوائم المالية	☐	☐	☐	☐	☐
06	وجود هيكل تنظيمي للشركة	☐	☐	☐	☐	☐
07	الإفصاح عن أي تعارض في المصالح التي تحصل داخل الشركة	☐	☐	☐	☐	☐
08	وجود نظام رقابة داخلي	☐	☐	☐	☐	☐
09	تحديد المهام على مستوى الهيكل التنظيمي والفصل بينها	☐	☐	☐	☐	☐
10	وجود خلية للتدقيق الداخلي داخل المؤسسة	☐	☐	☐	☐	☐
11	وجود تدقيق خارجي قانوني	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثاني: طريقة الافصاح المحاسبي

الرقـــــــم	الفقـــــرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
01	احترام أخلاقــيات المهنة	☐	☐	☐	☐	☐
02	وجود تقارير مالية للمدقق الخارجي (تقرير الشهادة)	☐	☐	☐	☐	☐
03	توفر التقارير الخاصة	☐	☐	☐	☐	☐
04	توفر تقرير مجلس الادارة	☐	☐	☐	☐	☐
05	وجود تقرير حول تقييم نظام الرقابة الداخلي الخاص بالمؤسسة	☐	☐	☐	☐	☐
06	وجود تقارير غير مالية خاصة بالمؤسسة (تقارير أدبية بالحسابات الاجتماعية)	☐	☐	☐	☐	☐
07	يجيب أعضاء مجلس الإدارة والمراجعين على كافة الاستفسارات وأسئلة حملة الوثائق فيما يتعلق بتقرير المراجع وبشفافية تامة مما يعكس حُسن أداء صناديق الاستثمار.	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الثالث: المحتوى المعلوماتي

الرقـــــــم	الفقـــــــرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
01	توفر معلومات عامة عن الشركة	☐	☐	☐	☐	☐
02	توفر معلومات عامة حول مجلس الإدارة	☐	☐	☐	☐	☐
03	وجود معلومات بخصوص قيد الشركة في البورصة (خاص بشركات SPA)	☐	☐	☐	☐	☐
04	وجود معلومات عن تداول اسهم الشركة في البورصة	☐	☐	☐	☐	☐
05	وجود معلومات عن برامج وأنشطة الشركة التجارية	☐	☐	☐	☐	☐
06	توفر معلومات عن كيفية إمساك المحاسبة ونظام الإعلام الآلي	☐	☐	☐	☐	☐
07	وجود معلومات عن الأداء الاستثماري	☐	☐	☐	☐	☐
08	وجود معلومات عن الحسابات الثانوية	☐	☐	☐	☐	☐
09	وجود معلومات عن الحسابات المساعدة	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الرابع: الثروة

الرقـــــــم	الفقـــرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
01	جذب الاستثمارات للشركات المطبقة للمعايير المحاسبية	☐	☐	☐	☐	☐
02	الرفع من كفاءة تخصيص الموارد المتاحة	☐	☐	☐	☐	☐
03	العمل على خفض التكاليف المترتبة على الاقتراض من البنوك	☐	☐	☐	☐	☐
04	تخفيض تكاليف الحصول على رأس المال	☐	☐	☐	☐	☐
05	ارتفاع القيمة السوقية للشركة	☐	☐	☐	☐	☐
06	تحقيق عائد مناسب على الاستثمار	☐	☐	☐	☐	☐
07	انخفاض درجة المخاطرة المترتبة عن الاستثمارات	☐	☐	☐	☐	☐

المحور الخامس: الانصاف

الرقـــــــم	الفقـــــــرة	ذات دور كبير جدا	ذات دور كبير	ذات دور متوسط	ذات دور قليل	ذات دور قليل جدا
01	عدم التحيز في الإفصاح عن المعلومات لطرف فئة معينة	☐	☐	☐	☐	☐
02	توزيع الموارد المتاحة بشكل أفضل	☐	☐	☐	☐	☐
03	تحقيق الأهداف التي أقيمت من اجلها المؤسسة	☐	☐	☐	☐	☐

المحور السادس: المساءلة

الرقـــــــم	الفقـــــرة	كبير جدا ذات دور	كبير ذات دور	متوسط ذات دور	قليل ذات دور	قليل جدا ذات دور
01	إجراء مقارنة بين الشركة والشركات الناشطة في نفس القطاع	☐	☐	☐	☐	☐
02	إجراء مقارنة بين الشركة نفسها عبر الزمن (مقارنة نتائجها عبر السنوات)	☐	☐	☐	☐	☐
03	القدرة على تقييم المخاطر والعوائد المرتبطة بالاستثمار	☐	☐	☐	☐	☐
04	تمكين إدارة السوق المالي من مراقبة أداء الشركات من خلال مراقبة تقاريرها المالية	☐	☐	☐	☐	☐
05	تحسن أداء القائمين على الشركة وتمكينهم من مراقبة أفضل	☐	☐	☐	☐	☐
06	تمكن الأطراف دوي العلاقة بالشركة (مقرضين، هيئات ضريبية...) من قراءة صحيحة لوضع الوحدة الاقتصادية ومن ثم الاستناد على مخرجات النظام المحاسبي القائم على المعايير المحاسبية من مساءلة الإدارة.	☐	☐	☐	☐	☐
07	القدرة على تحسين التعاقد مع الإطارات المسيرة	☐	☐	☐	☐	☐
08	توفر أدلة عمل مرشدة للمحاسبين القانونيين تمكنهم من بذل عناية كافية عند تقديم خبرتهم للآخرين	☐	☐	☐	☐	☐
09	إزالة الغموض عن مستخدمي القوائم المالية من خلال وجود معايير موحدة ذات مفاهيم موحدة	☐	☐	☐	☐	☐
10	الحد من الغش في القوائم المالية	☐	☐	☐	☐	☐

المحور السابع: الاستقلالية

الرقـــــــم	الفقـــــرة	كبير جدا ذات دور	كبير ذات دور	متوسط ذات دور	قليل ذات دور	قليل جدا ذات دور
01	استقلالية السياسة المحاسبية عن الإدارة	☐	☐	☐	☐	☐
02	استقلالية نتائج النظام المحاسبي عن رغبات الإدارة	☐	☐	☐	☐	☐
03	تحديد المكافآت من خلال النتائج المحققة في الشركة بعيدا عن رغبة الإدارة	☐	☐	☐	☐	☐
04	فصل الإدارة عن التسيير والفصل بين المهام	☐	☐	☐	☐	☐
05	الحياد في إعداد التقارير المالية	☐	☐	☐	☐	☐

شكرا لتعاونكم...

ملحق رقم 02/02 : استبانة الدراسة باللغة الفرنسية

Université Mohamed Seddik Ben Yahia de Jijel
Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion
Département des sciences commerciales

Cher Monsieur/Chère Madame,

*Nous vous prions de bien vouloir remplir ce questionnaire qui s'insère dans le cadre d'une recherche intitulé « **les normes de comptabilité et leur rôle dans la consolidation de gouvernance des entreprises – Etude de cas de l'Algérie** » en cochant la case qui vous semble appropriée. Nous vous rappelons qu'une réponse précise sur tous les items du questionnaire mènera à des résultats exacts. Il est à noter que les résultats de ce questionnaire ne seront utilisés que pour des fins de recherche scientifique.*

Nous vous remercions pour votre coopération.

*L'étudiante **Maroua BOUDJATIT***

Première partie: renseignements personnels

1- Qualification scientifique :

☐ *licence* ☐ *Magistère* ☐ *Doctorat*

Autre: ……..

2- Expérience:

☐ *Moins de 5 ans* ☐ *De 5 à 10 ans*

☐ *De 11 à 15 ans* ☐ *Plus de 16 ans*

3- Poste occupé:

☐ *Membre du Conseil d'administration*

☐ *Auditeur interne* ☐ *Auditeur externe*

☐ *Directeur financier* ☐ *Consultant financier*

Autre: ……..

<u>Deuxième partie</u>

Premier chapitre: la transparence :

N°	*Item*	*Avec un très grand rôle*	*Avec un grand rôle*	*Avec un rôle moyen*	*Avec un petit rôle*	*Avec un très petit rôle*
1	*Divulgation d'informations avant leur annonce*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Conformité des rapports aux normes internationales*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Conformité des pratiques aux normes internationales d'audit*	☐	☐	☐	☐	☐
4	*Questionnement comptable devant l'assemblée générale des actionnaires*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Prédiction de rentabilité de l'entreprise pour l'année prochaine sur la base des états financiers*	☐	☐	☐	☐	☐
6	*Existence de l'organisation de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
7	*Divulgation de tout conflit d'intérêt ayant lieu au sein de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
8	*Existence d'un système de contrôle interne*	☐	☐	☐	☐	☐
9	*Définition et séparation des taches au niveau la structure de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
10	*Existence d'une cellule d'audit interne au sein de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
11	*Existence de l'audit externe légal*	☐	☐	☐	☐	☐

Deuxième chapitre: la divulgation comptable

N°	*Item*	*Avec un très grand rôle*	*Avec un grand rôle*	*Avec un rôle moyen*	*Avec un petit rôle*	*Avec un très petit rôle*
1	*Respect de la déontologie professionnelle*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Existence de rapports financiers de l'auditeur externe (rapport de certification)*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Existence des rapports spéciaux*	☐	☐	☐	☐	☐
4	*Existence de rapport du Conseil d'administration*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Existence d'un rapport sur l'évaluation du système de contrôle interne de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
6	*Existence de rapports non financiers sur*	☐	☐	☐	☐	☐

	l'entreprise (rapports moraux sur les comptes sociaux)					
7	*Les m membre du Conseil d'administration répondent sur toutes interrogations et questions des porte-documents portant sur le rapport de l'auditeur avec toute transparence ce qui reflète une bonne performance des fonds d'investissement.*	☐	☐	☐	☐	☐

Troisième chapitre: le contenu informationnel

N°	***Item***	***Avec un très grand rôle***	***Avec un grand rôle***	***Avec un rôle moyen***	***Avec un petit rôle***	***Avec un très petit rôle***
1	*Abondance des informations sur l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Abondance des informations sur le Conseil d'administration*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Existence de données à propos d'immatriculation de l'entreprise à la Bourse (pour les sociétés SPA)*	☐	☐	☐	☐	☐
4	*Existence de données sur l'échange des actions à la Bourse*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Existence de données sur les programmes et les activités commerciales de société*	☐	☐	☐	☐	☐
6	*Existence de données sur les modalités de la tenue comptable et le système informatique*	☐	☐	☐	☐	☐
7	*Existence de données sur la performance de l'investissement*	☐	☐	☐	☐	☐
8	*Existence de données sur les comptes secondaires*	☐	☐	☐	☐	☐
9	*Diminution du degré de risques liés à l'investissement*	☐	☐	☐	☐	☐

Quatrième chapitre: la fortune

N°	**Item**	***Avec un très grand rôle***	***Avec un grand rôle***	***Avec un rôle moyen***	***Avec un petit rôle***	***Avec un très petit rôle***
1	*Attirer les investissements pour les entreprises de normes comptables applicables*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*L'augmentation de l'efficacité de l'allocation des ressources disponibles*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Travailler sur la réduction des coûts d'emprunt auprès des banques*	☐	☐	☐	☐	☐

4	*Réduire le coût de l'accès au capital*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Hausse de la valeur marchande de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐
6	*Atteindre un rendement approprié sur l'investissement*	☐	☐	☐	☐	☐
7	*Faible degré de risque découlant d'investissements*	☐	☐	☐	☐	☐

Cinquième chapitre : l'équité

N°	**Item**	***Avec un très grand rôle***	***Avec un grand rôle***	***Avec un rôle moyen***	***Avec un petit rôle***	***Avec un très petit rôle***
1	*Impartialité en divulgation des informations pour une catégorie*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Meilleure distribution des ressources disponibles*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Achèvement des objectifs de constitution de l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐

Sixième chapitre : le questionnement

N°	**Item**	***Avec un très grand rôle***	***Avec un grand rôle***	***Avec un rôle moyen***	***Avec un petit rôle***	***Avec un très petit rôle***
1	*Faire une comparaison entre l'entreprise et les autres entreprises actives dans le domaine*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Faire une comparaison de l'entreprise elle-même à travers le temps (comparaison des ses résultats durant les années)*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Capacité d'évaluation des risques et des revenus d'investissement*	☐	☐	☐	☐	☐
4	*Permettre à l'administration du marché financier de contrôler la performance des entreprises à travers le contrôle de leurs rapports financiers*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Amélioration de performance des gérant de l'entreprise et les permettre d'un meilleur contrôle*	☐	☐	☐	☐	☐
6	*Capacité des parties ayant trait à l'entreprise (prêteurs, organismes fiscaux) de lire correctement la situation de l'unité économique, et de fait s'appuyer sur les sorties du système comptable basé sur les normes comptables pour questionner l'entreprise*	☐	☐	☐	☐	☐

7	*Capacité d'améliorer la convention avec les cadres dirigeants*	☐	☐	☐	☐	☐
8	*Existence de preuves de travail guidant les comptables légaux leur permettre d'accorder plus d'importance lors de la présentation de leurs expertises aux autres*	☐	☐	☐	☐	☐
9	*Lever l'ambigüité pour les usagers des états financiers à travers des normes aux termes unifiés*	☐	☐	☐	☐	☐
10	*Limiter la fraude dans les états financiers*	☐	☐	☐	☐	☐

Septième chapitre: l'indépendance

N°	**Item**	***Avec un très grand rôle***	***Avec un grand rôle***	***Avec un rôle moyen***	***Avec un petit rôle***	***Avec un très petit rôle***
1	*Indépendance de la politique comptable de l'administration*	☐	☐	☐	☐	☐
2	*Indépendance des résultats du système comptable des vouloirs de l'administration*	☐	☐	☐	☐	☐
3	*Déterminer les récompenses selon les résultats réalisés loin des vouloirs de l'administration*	☐	☐	☐	☐	☐
4	*Séparer de l'administration de la gestion & séparer les tâches*	☐	☐	☐	☐	☐
5	*Impartialité lors de l'élaboration des états financiers*	☐	☐	☐	☐	☐

Merci…